



اسم المقال: المعوقات السياسية للإصلاح السياسي في إقليم كردستان - العراق

اسم الكاتب: أ.د. رشيد عمار الياس، م.م. مصطفى عثمان أحمد

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/9883>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/10 02:32 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوي المقال تحتها.





المعوقات السياسية للإصلاح السياسي في إقليم كردستان - العراق

م.م. مصطفى عثمان أحمد

Othmanmustafa7@gmail.com

جامعة السليمانية / كلية العلوم السياسية

أ.د. رشيد عمارة الياس

Rashid.gaffurry@univsul.rud.iq

جامعة السليمانية/ كلية العلوم السياسية

الملخص:

بعد انتفاضة ربيع عام ١٩٩١، تمكن شعب كردستان، بفعل التغييرات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والعسكرية التي طرأت على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، من أن يكون له كيان قانوني وشرعي (إقليم كردستان)، وسعى الى إرساء مبادئ حكم ديمقراطي، وتأمين نوع من الشرعية لنفسه؛ لاسيما بعد أن سقط النظام العراقي عام ٢٠٠٣؛ إذ تم اقرار إقليم كردستان كياناً دستورياً وقانونياً في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥. وكانت هناك فرصة سياسية واقتصادية ودبلوماسية كبيرة للإقليم لاتخاذ خطوات لترسيخ تجربته في الحكم من شأنها تحقيق التنمية والتقدم؛ ولكن في عملية البناء والتطوير هذه؛ وواجهت السلطة السياسية والمؤسسات السياسية في الإقليم تعثراً سياسياً هائلاً وانتشر الفساد السياسي والاقتصادي على نطاق واسع داخل الإقليم، ومن هنا، أصبحت مسألة الإصلاح السياسي داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المطلب والخطاب الرئيس لكل من النخبة الحاكمة والمعارضة السياسية؛ يركز هذا البحث على موضوعين رئيسيين؛ ويصف قضية الإصلاح السياسي نظرياً ومن ثم بالجهود والمشاريع والقوانين والقرارات المتعلقة بمسألة الإصلاح السياسي في إقليم كردستان ويحللها. ثم يتناول أهم المعوقات السياسية للإصلاح السياسي في الإقليم، والتي حالت دون تحقيق اصلاح سياسي المنشود .

الكلمات المفتاحية: الإصلاح السياسي، معوقات الإصلاح السياسي، إقليم كردستان، العراق

تاريخ النشر: ٢٠٢٥ / ٣ / ١

تاريخ القبول: ٢٠٢٥ / ١ / ٢٥

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤ / ١١ / ١٤



Political Obstacles to Political Reform in the Kurdistan Region – Iraq

Prof. Dr. Rashid Amara Elias

Assist lecturer Mustafa Othman Ahmed

Rashid.gaffurry@univsul.rud.iq

Othmanmustafa7@gmail.com

Sulaymaniyah University/College of Political Sciences

Abstract:

After the uprising of the spring of 1991, the people of Kurdistan were able, due to the political, strategic, economic and military changes that occurred at the local, regional and international levels, to have a legal and legitimate entity (the Kurdistan Region). They sought to establish the principles of democratic rule and secure a kind of legitimacy for themselves; especially after the fall of the Iraqi regime in 2003, when the Kurdistan Region was recognized as a constitutional and legal entity in the Iraqi Constitution of 2005.

There was a great political, economic and diplomatic opportunity for the region to take steps to consolidate its experience in governance that would achieve development and progress. However, in this process of construction and development, the authority and political institutions in the region faced enormous political stumbling, and political and economic corruption spread widely. Hence, the issue of political reform within official and unofficial institutions became the main demand and discourse of both the ruling elite and the political opposition.

This research focuses on two main topics, namely the theoretical and analytical description of the issue of political reform, and then the efforts, projects and laws related to the issue of political reform in the Kurdistan Region. Then the research addresses the most important political obstacles to political reform in the region, which prevented the achievement of the desired political reform.

Keywords: Political Reform, Obstacles to Political Reform, Kurdistan Region, Iraq.



المقدمة :

إن مسألة الإصلاح السياسي: هي مسألة مهمة وحاجة دائمة لكل نظام سياسي، فضلا عن انها رغبة عامة لدى كافة القوى السياسية في المجتمع، وفي إقليم كردستان وبعد ممارسة السلطة السياسية خلال أعوام (١٩٩١-٢٠٢١) أي بعد ثلاثين عاماً من تجربة الحكم ، مازال يعاني الاقليم من التراجع في النواحي السياسية و الاقتصادية، والثقافية ،مع وجود فساد مستشري في أكثرية مفاصل العملية السياسية والمؤسساتية والادارية والاقتصادية؛ لذلك أصبحت مسألة الإصلاح السياسي هي الخطاب السائد في مجمل العملية السياسية في الاقليم و على المستوى العام وبين قوى السلطة والمعارضة أيضاً ، و يأتي هذا من وجهة النظر أن اجراء الإصلاح السياسي في الاقليم سيكون عاملاً مهماً وجيداً للتغلب على المشاكل التي يعاني منها من ناحية، ويساعد الاقليم من الانتقال إلى مرحلة متطورة ومتقدمة من ناحية أخرى؛ ولهذا الغرض تم طرح العديد من المشاريع والمبادرات الإصلاحية في إقليم كردستان؛ بل تم اصدار العديد من القوانين واللوائح و الانظمة و التعليمات و تأسيس المؤسسات لغرض البدء بتنفيذ عملية الإصلاح السياسي فيه؛ لكن الملفت للنظر انه في الواقع العملي لإقليم كردستان أن العملية لم تحقق أهدافها ولم تنعكس نتائجها على أرض الواقع.

أهمية البحث :

في موضوع الاصلاح السياسي بوصفه المفهوم الأكثر شيوعاً في الخطاب السياسي للحكومة والمعارضة على حد سواء ، وقضية الاصلاح مازالت هاجساً للنخب الثقافية والمجتمعية ، ومن ناحية الأخرى تكتسب هذا الموضوع أهميته لكون إقليم كردستان بأمس الحاجة اليه ، اذ يعاني اليوم من مشاكل وتحديات عديدة ناجمة عن الوضع الداخلي والخارجي؛ مما أثر على تراجع العملية السياسية في الاقليم .

اشكالية البحث:

تبرز اشكالية البحث في ان ،على الرغم من ان اشكالية الاصلاح السياسي في اقليم كردستان تحقيقها هو مطلباً مطروحاً من القوى السياسية والمجتمعية عموماً ، وقدمت برامج و خطط للإصلاح السياسي عديدة واصدرت القوانين والأنظمة من اجل ذلك،بيد انها لم تجد في الواقع اثرا ملموساً؛ اذ ما طرح من اصلاح لا يرتقي الى مستوى تجاوز المشاكل والاختافات؛ اذ لم يلتصق المجتمع الكوردستاني ثمره هذه الجهود في تحقيق الاصلاح السياسي ؛ لذلك يحاول البحث الاجابة على التساؤلات الآتية :

١. ما ابرز معوقات السياسية التي تحول دون الاصلاح السياسي؟

٢. ما اهم السبل لمواجهة الاصلاح السياسي؟

فرضية البحث:

وللاجابة على هذه التساؤلات انطلقت الدراسة من فرضية مفادها " ان معوقات الإصلاح السياسي في إقليم كردستان؛ كثيرة و متعددة الأوجه ، ولكن اهم التحديات ،التي تحول دون



تحقيق الإصلاح السياسي في الإقليم هي المعوقات السياسية، وان حل هذه المعوقات هي بداية تحقيق الإصلاح في عموم العملية السياسية".

منهجية البحث:

ولاختبار الفرضية فقد اعتمدت الدراسة على ثلاثة مناهج مهمة في العلوم السياسية، وهي؛ المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، ودراسة الحالة (الإصلاح في إقليم كردستان).

المبحث الأول

مفهوم الإصلاح السياسي وبرز محاولاته في إقليم كردستان - العراق

ان فهم موضوع الإصلاح السياسي في إقليم كردستان العراق تستوجب فهم معنى الإصلاح السياسي ومن ثم التطرق الى ابرز المحاولات المطروحة في الإقليم وذلك من خلال مطلبين اساسيين وهما:

المطلب الأول

مفهوم الإصلاح السياسي

ان مفهوم الإصلاح السياسي من مفاهيم المعقدة في العلوم السياسية ، لتداخل ابعاده من جهة و تداخل المفاهيم الاخرى معه من جهة اخرى ، ، اذ يختلف مضمونه من مجتمع الى آخر ومن زمن الى آخر في المجتمع نفسه؛ فضلاً عن تعدد مجالاته تبعاً لتعدد مجالات النظام السياسي في الدولة ، ومن هذا المنطلق نحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على مفهوم الإصلاح السياسي من خلال الدلالات المعرفية للمصطلح:

الفرع الأول : المعاني اللغوية للإصلاح

ذهب المفكر محمد عابد الجابري الى القول بأن " المعاجم العربية القديمة لا تسعفنا بأي تعريف ل" الإصلاح " غير قولها الإصلاح ضد الافساد (الجابري ٢٠٠٥ ، ١٧) ، ففي معظم المعاجم اللغوية نجد جذر اصلاح مشتق من الفعل أصلح وصلح وصلح تدل على تغيير حالة الفساد أي ازالة الفساد عن الشيء ، وبصفة عامة الصلاح ضد الفساد (طهاوي ١٩٩٩ ، ١١) ولفظ الإصلاح مقابل للفساد .

ويعرف معجم المعاني الإصلاح لغوياً من خلال مصدر صلح وصلحاً وصلوحاً أي الشيء الذي زال عنه الفساد (معجم المعاني ٢٠١٨) والشيء كان نافعا أو مناسباً يقال هذا الشيء يصلح لك (مصطفى واخرون ١٩٧٢) ولغوياً هو الانتقال أو التغيير من حال الى حال أحسن ، أو التحول عن شيء والانصراف عنه الى سواه .



وبهذا إذا كان الفساد هو النلف في الامور والخلل والضرر والانحلال في المجتمع ، فان الصلاح هو الاستقامة والسلامة من العيوب و الخلو من الفساد والعيب وزوال العداوة والخصومة و التخفيف من حدة الصراع فيه (بابوق ٢٠٠٩ ، ١٩) والاصلاح تعني التقييم والتغير نحو الاحسن و الارقى (ابو عامود ٢٠٠٥) .

لذا يقابل الاصلاح الافساد ، ويقابل الصلاح الفساد ، فالاصلاح تعني ازالة الفساد سواء ما يلحق الاعمال أو الاشياء أو العلاقات (الحسني ٢٠٠٧ ، ١٨) والصلاح هو الحصول على حالة المستقيمة النافعة (الخوارزمي ، ٧٠) .

ويعكس التوظيف اللغوي الذي يبدو مختزلاً ومحدوداً من حيث المعاني للفظة الاصلاح في التراث العربي ، وردت لفظة الاصلاح في القرآن الكريم في سياقات مختلفة ، فجذور " صلح " الذي هو أصل كلمة "الاصلاح" ذكر في صفحات القرآن الكريم بصورة متعددة (الصالحات ، الصالحين ، أصلح ، اصلاح ...أخ) في مئة وسبعين موضعاً (عربي ٢٠١٣ ، ٢٣٥) ؛ لذا نستطيع أن نفسر معنى الاصلاح في أوجه متعددة ، ومن خلال المعاني لليات الكريمة اشارة واضحة الى نواحي من الاصلاح الحكم والرعية والاصلاح الديني، والاجتماعي، والاقتصادي، التي يحث الله تعالى الناس عليها لاصلاح أمرهم وتيسير حالهم .

وإذا انتقلنا الى محاولة شرح ما يرادف لفظ الاصلاح في اللغة الفرنسية والانجليزية ، حيث تجمع معظم القواميس والمعاجم على أن ما يقابل الاصلاح في اللغة الفرنسية هو (reforme) وفي اللغة الانجليزية (reform) ، في اللغة الفرنسية نجد كلمة (reforme) تتكون من لازمة (re) والتي تفيد معنى الاعادة ولفظ (forme) التي تعني شكل أو الصيغة ، اي معنى الكامل هو اعادة تشكيل أو اعطاء صورة أخرى للشيء ، أما في اللغة الانجليزية تشير كلمة (reform) الى العمل الذي يحسن الظروف أو تغير شيء ليجعله أحسن (الجابري ، ١٩) .

فالاصلاح لغة في اللغة الانجليزية حسب قاموس أكسفورد والمحيط المأخوذ من الأفعال (أصلح ، حسن ، تحسن ، تهذب) (وستون ٢٠٠٥) أي الوصول الى وضع أفضل بتعديل الاخطاء بشكل سليم وصحيح؛ مما يؤدي الى تغير أفضل وأصلح ، وفي اللغة الكردية يستخدم مفهوم الإصلاح لغوياً في القاموسين الكرديين (ده ريا و شيرين) كلمة (جاكردن - جاكسازي) مقابل الكلمة (الإصلاح) في اللغة العربية (فرهنگي ٢٠٠٥) ، وكذلك استخدم قاموس (بوليتكس) الكوردي كلمة (جاكسازي - جاكردن - ريكخستنه وه) مقابل كلمة (Reform) الانجليزية (حسين ٢٠٠٩) ، بمعنى تصليح شيء ولكن به



نمط من تنظيم في العملية ، أي تصليح شيء حتى يصبح صالحاً بصورة منظمة أو متكيفة ، والهدف ليس ازالة الفساد فقط ؛ وإنما ينظر اليه كالعلمية تصليحية في اللغة الكردية (فلاويز ٢٠٠٧ ، ١٣) .

نستنتج من ذلك أن الكثير من المعاجم اللغوية العربية تختصر لفظ الاصلاح في كونه مقابل للافساد ، وهو نقيض الفساد ، أي ازالة الفساد ، أو تحويل عن شيء والانصراف عنه الى سواه ، وهو التغيير الى استقامة الحال ، فالاصلاح في المرجعية العربية متعلق بحصول فساد في شيء ، مادة وصورة ، ومن ثم تؤول قضية الاصلاح فيه الى الرجوع به الى الحال التي كان عليها قبل حصول الفساد فيه ، أما في اللغات الاخرى فاللفظ المستعمل في هذا المعنى ليس بالظبط معنى الاصلاح في اللغة العربية وخاصة في ما يتعلق اعادتها الى الوضع السابق ، مثلاً اذا استخدمنا لفظ (reform) فان المعنى سيصبح اعطاء الشيء صورة جديدة و شكلاً آخر غير شكل الذي هو عليه و يكون ذلك في اتجاه الأحسن غالباً ، والاصلاح في معناه الاجنبي المقصود به أي فعل يحسن الظروف أو الاوضاع ، وكذلك معنى الاصلاح في اللغة الكردية أقرب في دلالاته الى اللغات الأوروبية .ضيف الى ذلك كله يقصد بالاصلاح لغوياً بأن هناك فساد والخلل يتطلب ازالته ومن ثم تحسينها و اصلاحها ، اي انتقال به من حال الى حال أحسن ، الى درجة تجعله تستقر على حالة الافضل الى ما كان عليه .

الفرع الثاني : الدلالات المعرفية للإصلاح السياسي

الاصلاح يعرفه قاموس وبستر للمصطلحات السياسية أيضاً بأنه " تحسين النظام السياسي من أجل ازالة الفساد والاستبداد " (الورتي ٢٠١٠ ، ٢٩) كما عرفه عبد الوهاب الكيلاني في الموسوعة السياسية بأنه " تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها " (الكيلاني ١٩٧٩) ؛ لذا أن التعريف المبسط للإصلاح باعتباره عملية تتضمن اجراءات وسياسات معينة تهدف الى تحقيق نحو الافضل .

أما الاصلاح السياسي فقد عرفه بعض الباحثين بأنه "عملية تطوير في انظمة الحكم بالوسائل المسموحة بها من خلال الانتقال من بنى التقليدية الى البنى العصرية" (المشاقية ٢٠١٢ ، ٣٠) ؛ فالاصلاح يعني تغيير كل شيء حتى لا تغير أي شيء (المشاقية ، ٢٦) و بهذا الاتجاه يعرفه عبدالله بلقزيز الاصلاح بأنه " التغيير والتعديل نحو الافضل لوضع شاذ أو سيء؛ لا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة ، أو متسلطة ، أو مجتمعات متخلفة أو ازالة الظلم أو تصحيح خطأ أو تصويب أعوجاج" (بلقزيز ١٩٩٨ ، ١٣) ويختصر ذلك د. برهان غليون " أن الصلاح لا يعني شيئاً آخر سوى العودة الى تطبيق حكم القانون والغاء الامتيازات و الافضليات وتعميم قاعدة الشفافية والكفاءة والمسؤولية و احترام الافراد ودفعهم الى تحمل المسؤولية ، من دون تهديد الاسس التي تقوم عليها " (غليون) لذلك يمكن الاعتبار



عملية الإصلاح السياسي بمثابة عملية التعديل في النظام السياسي؛ بما يضمن الارتقاء بهذا النظام الى مرحلة متقدمة من الممارسة الديمقراطية، و معالجة الاختلالات الهيكلية في بنية المؤسسات السياسية في الدولة، مع التأكيد عدم المساس بأسس النظام القائم (العجمي ٢٠١٠، ٥).

وفي اطار آخر طرح مصطلح الإصلاح السياسي بشكل جلي في الأوساط الاكاديمية الغربية عقب نهاية الحرب الباردة، بالتزامن مع انهيار الاتحاد السوفيتي السابق و في سياق حركة الانتقال من نظم سياسية تسلطية الى نظم سياسية تأخذ بأشكال المؤسسية للديمقراطية الليبرالية (عربي، ٢٣٧) كما يشير الاستاذ مصطفى كمال السيد "أن مفهوم الإصلاح السياسي استخدم للوصف للتغيرات الحاصلة أو المأمول حصولها في المنطقة العربية أيضاً" (السيد ٢٠٠٦، ١١١)؛ مما يدل على الطابع المرن لمفهوم الإصلاح السياسي الذي يمكن فهمه في أطر فكرية و مجتمعية؛ إذ تقر وثيقة الاسكندرية أن المفهوم يقصد به "جميع الخطوات المباشرة و غير مباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص؛ وذلك للسير بالمجتمعات والدول قدماً ومن دون ابطاء وتردد و بشكل ملحوظ في طريق بناء النظم الديمقراطية (ياسين ٢٠١٠).

ولعل أقرب تعريف لمفهوم بهذا الاتجاه هو تعريف الذي قدمه صموئيل هانتيغتون بأن " الإصلاح حالة من التغيير تتميز عن الثورة بأنها تحدث تحولاً من شكل الحكم و العلاقات السائدة دون المساس بأسسها؛ الامر الذي يعني أنها تحسن حالة النظام دون المساس بمرتكزاته، لذا يشبه الإصلاح بالدعائم الخشبية لمنع انهيار المباني المتداعية ويستعمل للحيلولة دون حصول الثورة أو تأخير وقوعها (هانتيغتون ٢٠٠٣، ١١٠) والمقصود بالإصلاح هنا هو احداث تغييرات جوهرية تمس بنية النظام السياسي؛ بما يحقق المزيد من الحرية والمشاركة والديمقراطية تفادياً لانفجار الوضع (بن ايوب ١٩٩٩، ٣).

وعلى خلاف من ذلك هناك اتجاه آخر يركز على ضرورة ضبط المفهوم واعطائه مضمون واضح يبعده عن التوظيف السياسي الانتقائي و التصطیح الاعلامي المستخدم للانتفاف حول المطالب الملحة لعملية الإصلاح، ويؤكد على "أن الإصلاح عملية معقدة وصعبة و تتطوي على فهم و معالجة نطاق واسع من التحديات، و لايمكن تحقيق الإصلاح بمجرد تغيير القوانين و اللوائح التنظيمية"؛ (عربي، ٢٣٩) بل هي عملية تغيير في الابنية المؤسسية السياسية و وظائفها و أساليب عملها و أهدافها و فكرها، و من خلال الادوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي بهدف زيادة فعالية و قدرة النظام في التعامل مع المتغيرات و الاشكاليات الجديدة و المتجددة باستمرار (السيد، ٥٣٥).

ومن هنا يمكننا إيجاد بعض الاشكالية في هذا الاطار خصوصاً بالنسبة لمسألة (التغيير داخل النظام) بحيث لا يساعدنا في ارساء المسلمات القاطعة في تعميمها على النظم المختلفة؛ لانه لا يمكن لنا

التكهن بحجم التغييرات الضرورية لاي نظام سياسي أو مدى قدرة النظام باستيعاب المتغيرات أو التحديات الجديدة مقابل عمق الركود والجمود الذي تعانيه هذه الانظمة .

وتجدر الإشارة بأن هناك آراء أخرى في فهم مضامين مصطلح الإصلاح السياسي ، فهناك من يرى أن الإصلاح يمكن النظر اليه على أنه التغيير في أنماط و سلوكيات قائمة بشكل جذري أو تدريجي خلال فترة زمنية محددة ، (المجالي ٢٠٠٨ ، ٩) فالإصلاح قد يكون تدريجياً كما قد يأخذ طابعاً جذرياً ، زيادة على ذلك أنه ليس مقصوراً فقط على البنى و المؤسسات ؛بل يشمل أيضاً أنماط و سلوكيات معينة. اذ يشير هذا المفهوم الى اعادة مفاهيم القيم وأنماط السلوك التقليدية ، من خلال طرق ووسائل نشر ، ووسائل الاتصال والتعليم ، وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة و القرية و القبيلة ، ليصل الى الامة و علمنة الحياة العامة وعقلانية البنى في السلطة ، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفياً ، و استبدال مقاييس العزوة بمقاييس الكفاءة و العمل على توزيع أكثر إنصافاً للموارد المادية والرمزية (هانيغنتون ٢٠٠٢ ، ٧٧) . فالإصلاح هنا ذو أبعاد عديدة تشمل المنظومة القيمية للمجتمع و بنية مؤسسات الحكم ، و التغيير في أنماط و سلوكيات قائمة بشكل جذري و تدريجي.

من خلال التعريفات السابقة الذكر ، يمكننا القول أن هناك تشابكاً و تداخلاً بين التعريفات المختلفة لمفهوم الإصلاح السياسي ، وليس من السهل الأخذ بتعريف وترك التعريفات الاخرى ، بمعنى آخر ليس هناك وصفة واحدة جاهزة للإصلاح السياسي؛ لانها ترتبط بطبيعة كل مجتمع و تركيبته الاجتماعية والسياسية والثقافية ، ولكن يمكن لنا استخلاص محتوى المفهوم من خلال النقاط الآتية :

- الإصلاح يقابله الفساد ، والأخير يستوجب الأول ، فاذا ظهر الفساد في القوم تولدت ضرورة الإصلاح فيهم.
- الإصلاح السياسي هو عملية التغيير و التعديل و التطوير نحو الافضل للمجالات والقضايا السياسية و الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع .
- الإصلاح السياسي في كثير من الاحيان لا يعبر عن إنتقال جذري في طبيعة المؤسسات و السياسات السائدة داخل نظام سياسي معين ، بقدر ما يكون الهدف منه تغيير الاوضاع السائدة و تطوير كفاءة و فاعلية النظام القائم في بيئته المحيطة داخلياً و إقليمياً و دولياً .
- عملية تتسم بالشمول و الواقعية حسب خصوصية الانظمة و المجتمعات ، بالمعنى الاول انه ليس مرحلياً و مؤقتاً ، و في جانب آخر عملية مدروسة و محسوبة أيضاً .



- ومن هنا يمكن تحديد أهم مجالات الإصلاح السياسي و قضاياها (المؤسسات السياسية ، مؤسسات المجتمع المدني ، اطلاق حريات ، حقوق الانسان ، المشاركة السياسية ، التداول السلمي للسلطة ، التعددية السياسية ، الاعلام والتعليم....أخ) .

وفقاً لما سبق فان الإصلاح السياسي هي عملية التغيير والتعديل و التطوير التي تسير بشكل متوازن سواء بالنسبة النظام السياسي و أبعادة المختلفة الدستورية و المؤسساتية ، أو فيما يخص البناء المجتمعي على صعيد الاداء و السلوكيات و الثقافة السياسية .

المطلب الثاني

محاولات الإصلاح السياسي في إقليم كردستان

ان المشاريع والمحاولات بخصوص الإصلاح السياسي في إقليم كردستان، كانت ومنذ بداية الكابينة الأولى وتشكيل برلمان كردستان والمؤسسات الأخرى في النظام السياسي؛ سواء على مستوى مشاريع الإصلاح الحزبي او مشروع العمل الجمعي أو محاولات فردية من قبل أصحاب النفوذ في الأحزاب السياسية وفي حكومة إقليم كردستان والمؤسسات الرسمية الأخرى (عبد العزيز ٢٠١١) . ونظراً لما مر به إقليم كردستان من مراحل سياسية غير مستقرة في بداية العملية السياسية، ثم الانتقال الى الإقتتال الداخلي بين (الإتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني) والمضاعفات التي تبعتها ، اذ المؤسسات السياسية والاقتصادية في إقليم كردستان لم تكن فاعلة، كان هناك برلمان ضعيف و مقسم دون أي هوية موحدة، وهناك ادارتين في الاقليم ، ويتم تطبيق القوانين القديمة للحكومة العراقية، كل ذلك الذي حال دون تهيئة بيئة مناسبة للإصلاح؛ لذلك لا بد من النظر إلى هذه العملية بعد سقوط النظام السياسي العراقي ، أو بالاحرى بعد انتخابات ٢٠٠٥، والتي تم تجديد برلمان كردستان المنتخب إلى حد ما، وتم إقرار العديد من القوانين الجديدة، وأصبحت منظمات المجتمع المدني والسلطة الرابعة قوة مدنية تحدثت ضد الفساد وغياب الشفافية والظلم ، بحيث يوماً بعد يوم، أصبح الإصلاح في المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية في الاقليم مسألة راي عام لشعب كردستان في الاقليم ، وهنا لابد من التطرق الى ابرز المشاريع التي طرحت من اجل الإصلاح السياسي ، والتي يمكن تقسيمها على فرعين : تتناول المحاولات والمشاريع والقوانين والقرارات المطروحة للإصلاح السياسي في الاقليم على المستوى غير الرسمي والمستوى الرسمي .

الفرع الاول : المشاريع غير الرسمية

طرح في محاولات اصلاح العملية السياسية في إقليم كردستان - العراق مشاريع غير رسمية عدة ، يمكن ان نعرض على ابرزها ما يأتي:



١. مشروع ومذكرة خمس أحزاب سياسية الى رئاسة إقليم كردستان في (٧ / ١ / ٢٠٠٧)، والتي تضمنت على مقدمة وأربع نقاط الرئيسة، لاسيما كان المضمون بمثابة طلب وليس مشروعاً إستراتيجياً عميقاً قد يسלט الضوء على المشاكل، بحيث لم تذكر فيها اية آلية وكيفية العمل لإجراء الإصلاح (عبد العزيز ، ٢٣٠-٢٣٥) .

٢. مشروع قدمه السيد (جلال طالباني) سكرتير (الاتحاد الوطني) في ٢٠٠٧/١٢/١٨ للإصلاح والعمل على عدم تدخل الحزب في العمل الحكومي ، هذا المشروع تم توجيهه أكثر الى هيئات وحلقات تنظيمية داخل (الاتحاد الوطني) (جوهري ٢٠٢٢ ، ٨٦) وبذلك كان مشروعاً غير رسمياً لانه ارتبط بالتنظيمات الداخلية لحزب الاتحاد الوطني

تجدر الإشارة ان الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية داخل اقليم كردستان اختلفت تماماً بعد عام ٢٠٠٩، مع بروز ظاهرة المعارضة السياسية، وهي ظاهرة سياسة تحدث لأول مرة وعلى مستوى الحزبي أو مستوى العمل البرلماني بوجود معارضة رسمية في داخل قبة برلمان كردستان في اقليم كردستان- العراق؛ اذ ان الإصلاح وتطور في المجال السياسي بات مطلب الجميع بما فيها الأحزاب السياسية في السلطة ، ليس هذا فحسب؛ بل الأحزاب في السلطة جعلت منها شعاراً ومطلباً رئيساً كنوع من رد فعل تجاة احزاب المعارضة؛ لاسيما الحراك الجماهيري والمنظمات المجتمعية للمدني للعمل والمشاركة في تحسين أداء تجربة حكومة الإقليم ، بإمكان ان نطلق اسم على هذه المرحلة (إعداد و تقديم مشاريع الإصلاحية)، بسبب تقديم الكثير من المشاريع الإصلاحية، سواء كانت من قبل الأحزاب المعارضة داخل برلمان أو خارجها أو من المنظمات المجتمعية المدني، أو رئاسة الإقليم أو الحكومة والأحزاب المشاركة فيها .

٣. المشروع المقدم للرأي العام من قبل الأحزاب الأربعة (اتحاد اسلامي، حركة اسلامية، الكادحون، حزب الاشتراكي) ، هذا المشروع في الاساس كان رد فعل تجاة موقف السلطة السياسية وعدم الاصغاء للمشاريع التي قدمها، كانت أكثر دقة و وضوحاً تجاة الإصلاح السياسي في المؤسسات البرلمانية والحكومية و رئاسة الإقليم والسلطة القضائية وإجراء إنتخابات (عبد العزيز ، ٢٤٠-٢٤٤) ، لكن المشكلة الرئيسية باتت من خلال العناوين التي تظهر بصورة غير مباشر، كونها قدمت عن طريق الرأي العام للسلطة؛ بذلك ان المشروع يعد تبريراً للذمة السياسية و ليس مشروع جدي ذو أبعاد متينة، عدا ذلك ان المشروع يفترق من ناحية اخرى الى الاليات والسبل لتنفيذه.

٤. مشروع الاحزاب في السلطة (الاتحاد و الديمقراطي) في (٢٠ / ١١ / ٢٠٠٩) و من خلال ورقة توضيحية تحتوي على (١٩) فقرة ردا على تلك المشاريع المقدمة من قبل أحزاب الاربعة، لكن الغريب فيها بدل إجراء المحادثات علي الفقرات في المشروع، أبدو إستيائهم تجاة الاحزاب السياسية



- المقدمة لمشروعها وتم إتهامها بأزدواجية ، كونها احزاب السلطة و من جانب آخر يعرضون مشاريع بمثابة معارضة للحكومة ، ان كيفية الرد السلطة السياسية لمشروع الأحزاب الأربعة يشير الي عدم إهتمامها لفقرات الموجودة في المشروع و لا يعمل عليها، رغم ذلك ان البعض من الفقرات بات لاحقا كورقة مهمة لإصلاح. (جوهر ، ٨٧) .
٥. في ٢٠١٠/٨/١٦ قدمت (حركة التغيير) مشروع لإصلاح السياسي يحتوي على (١٢) فقرة وموجه الى كل من رئيس إقليم و رئيس برلمان، و رئيس الحكومة كردستان و نائبة ، و كذلك المكاتب السياسة لأحزاب (الاتحاد وطني والديمقراطي الكوردستاني والاتحاد اسلامي وجماعة اسلامية) (جوهر ، ٨٧) . اذ ان المشروع بشكل عام كان يطالب بالاصلاح الشمولي وليس فقط الإصلاح السياسي، لكن المشروع كان ينظر إليه بمثابة المطالب و ليس مشروعاً إستراتيجياً، كما دون بشكل العام، يطلب التغيير في العديد من المجالات بدون أن يذكر الآلية المناسبة لكيفية إجرائها.
٦. أن إحدى المشاريع الشاملة ذو أبعاد عديدة هو مشروع ذات (٢٢) نقطة (عبد العزيز ، ٢٧٣-٢٧٤) التي طرحتها المعارضة للإصلاح في كردستان، والتي صدرت في ٢٠١١/٣/٣ من قبل الأطراف الثلاثة (إتحاد اسلامي و حركة التغيير، و جماعة الاسلامية) المعارضة في داخل برلمان الموجه الى كل من رئيس الإقليم و رئيس برلمان كذلك رئيس مجلس الوزراء في كردستان ، وإرسال نسخة الى كل من (الاتحاد و الديمقراطي)، في الحقيقة ان المشروع تركز علي كل المفاصل الرئيسية في العملية السياسية بصورة دقيقة، لو تم العمل بها أو تنفيذها لكانت العملية السياسي و الإصلاح السياسي يخطو خطوة جيدة، والمؤسسات في النظام السياسي في الإقليم تشهد تقدماً ملموساً ، بالمقابل هناك نقطة سلبية في المشروع وهي التطرف الزائد من قبل الأطراف المعارضة، اذ إشتراط في فقرة (٢١) و التي تنص علي إصدار قرار خلال شهر واحد بتبني النقاط و تنفيذها في مدة (٦٠) يوماً؛ لا سيما فقرة (٢٢) يتم تأكيد علي انه في حال عدم تنفيذ الفقرات الموجودة خلال شهرين ، يجب علي رئيس اقليم اعلان إنتخابات مبكرة و تشكيل حكومة إنقاذ وطني لأشرف علي الإنتخابات وإدارة المرحلة.
٧. مشروع (حركة شباب ١٧ شباط) في ٢٠١١/٤/٧ ،ويحتوي المشروع على (٩) نقاط بإسم (مشروع الحركة الشبابية الآنية ١٧ شباط لإصلاح الجذري) وهي: (تعديل قانون التظاهر ،والقاء القبض علي الذين تعرضو للمتظاهرين ، كتابة مسودة دستور إقليم، حل الهيئتين لمجلس الأساس اقليم ، إعادة تنظيم قوات البشمركه و محاسبة الذين تسبب بإندلاع الإقتتال الداخلي، وإستقلال المحاكم) ، وفي ٢٠١١/٤/١٠ تلاها اعلان آخر باسم مجلس المؤقت المسمى (ميدان نازادي) أي ساحة



الحرية في السلمانية، بتقديم مشروع تحت اسم (خارطة طريق لحل جذري للأزمات السياسية و تداول السلمي للسلطة في الإقليم)؛ اذ وركزوا فيها على النقاط الثلاثة الرئيسية (إستقالة رئيس الإقليم و رئيس الحكومة و رئاسة البرلمان)، ثم تأسيس حكومة مؤقتة مستقلة وانتقال السلطة بدون أي قيد وشرط للسلطات الرسمية للحكومة مؤقتة. ان مكامن الضعف في هذين المشروعين اللذين قدما لإصلاح الجذري، هي مطالب احادية الجانب ومن قبل المتظاهرين و من يمثلهم، وكاننا ذات طابع راديكالي بطبيعتها بدون أخذ النظر الاعتبار الأوضاع السياسية الداخلية في الإقليم وخارجه.

٨. ان الاحزاب المعارضة صاحب المشروع قامت بإعداد مشروع ثاني متكون من ست فقرات المعروفة (الرزم الست) لغرض الإصلاح الجذري في الإقليم و على أساس ذلك أن الاطراف الثلاثة المعارضة في برلمان (حركة التغيير ،اتحاد الاسلامي ،جماعة الاسلامية) قامت بإجراء سلسلة من الاجتماعات الخماسية مع الحزبين (الاتحاد الوطني ، الحزب الديمقراطي) في ٢٠١١/٤/٤ و في ٢٠١١/٦/٢٧ والتي طرحت فيها الاصلاحات (كورديو نت ٢٠٢٣) .وهي عبارة عن مشروع جامع وخليط لكل المشاريع المقدمة من قبل أكثرية الاحزاب السياسية و الشخصيات الجماهيرية (ميدان الحرية) والقرارات البرلمان (١ ، ٢) الصادر من البرلمان كردستان .

٩. مشروع (التجديد نحو المستقبل) مشروع المشترك (للاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي) في ٢٠١١/٦/٢٦ تضمن هذا المشروع ثلاثة محاور أساسية للحوار (جوهر ، ٨٨) ، ان النقطة الأكثر قوة فيه، هو إهتمام الجميع علي إجراء محادثات بين المعارضة والسلطة؛ لتحقيق نوع من التفاهات والتعاون لبدء بالعمل والإصلاحات المرضية.

في الحقيقة هذه المرحلة كانت مرحلة تبنى عليها الكثير من الامل لإجراء الإصلاحات العامة والإصلاح السياسي ، لان الاخير في هذه المرحلة خلق فضاءً نشطاً للحوار والمناقشة ما بين المعارضة ومنظمات المجتمع المدني والسلطة السياسية ، كما أوجد العديد من المشاريع و الطروحات علي ساحة السياسة ، وبعض هذه المبادرات خلق مناخاً ليتم إصدار قرار أو قانون أو تعديل عليها ، ولكن بعد انتهاء مدة الدورة البرلمانية الثالثة لإقليم كردستان في ٢٠١٣/١١/١ و إجراء انتخابات الدورة الرابعة في هذه الإنتخابات، ان كل حزب دخل الى حلبة المنافسات الإنتخابية لوحده ، واختفت ظاهرة التحالفات السياسية لغرض المشاركة في الانتخابات ، ومن عدد(٣١) حزب و كيان سياسي مشارك في الإنتخابات، حصل فقط (١٧) منهم علي مقاعد برلمانية و من ابرزهم (الديمقراطي ٣٨ معقد ، التغيير ٢٤، الاتحادي الوطني ١٨ ، الاتحاد اسلامي ١٠ معقد، الجماعة الاسلامية ٦ معقد والباقي حصل علي ١٥ مقاعد الأخرى)، بسبب عدم حصول اي كيان أو حزب سياسي من نيل الأكثرية البرلمانية ، تم اتفاق بين الاطراف الخمسة (الديمقراطي



، التغيير ، الاتحاد الوطني ، الاتحاد الاسلامي ، الجماعة الإسلامية) وبعد الخوض في العديد من المداولات والاجتماعات ، تم تشكيل حكومة ائتلافية لاقليم كردستان ، وبذلك قرر الأحزاب الثلاثة المعارضة في الدورة الثالثة ان يشارك في الحكومة ، بهذا شكل تم قضاء علي معارضة البرلمان، لتتكاتف الكل معا لتشكيل حكومة إنتلافية نو قاعدة واسعة، لذلك لم يكون هناك إلا مشاريع قليلة جدا خارج برلمان بدل ذلك تم تقديم مشاريع الإصلاح والمحاولات الجدية داخل قبة البرلمان.

الفرع الثاني : المشاريع الرسمية

لم تقتصر مشاريع الإصلاح على اطراف المعارضة سواء احزاب سياسية ام قوى المجتمع المدني فحسب وانما طرحت مشاريع من اطراف رسمية، ولعل من ابرز هذه المشاريع ما ياتي:

١. خطاب (مسعود البارزاني) رئيس إقليم كردستان انذاك في ٢٠ اذار ٢٠١١ بخصوص إجراء الإصلاحات، التي ركز البارزاني في خطابه المدون في (٢٢) نقاط علي إجراء إصلاحات شاملة في الحكومة، ومنع تدخل الحزب من أجل التعيين و تأسيس مجلس الخدمة و إعداد ميزانية لإقليم بشكل شفاف وبعض قضايا الأخرى في مجال الأقتصاد، هذه المبادرة من قبل رئيس الإقليم كانت إستجابة غير مباشرة لمطالب المعارضة من جهة ، ومطالب المتظاهرين (١٧ شباط ٢٠١١) من جهة أخرى (جوهر ، ٨٧) . و في ١٤/٦/٢٠١١ في خطاب أخر (لمسعود بارزاني) رئيس الاقليم أي بعد مضي أقل من ثلاثة أشهر تقريبا على إطلاق ذلك المشروع الإصلاحي من قبل البارزاني ، والتي تمثلت بتنفيذ بعض الاجراءات الاصلاحية والتي وعد بها رئيس الاقليم المتعلقة بعدة مجالات السياسية والادارية والاقتصادية ، فضلا الى اشارة الى اصدار بعض القوانين والقرارات ذات الصلة بعملية الاصلاح في الاقليم .

٢. قدم (نئىچرقان بارزاني) الخطوط العامة لكابينة الوزارية السابعة ، ركز في خطابه علي العديد من المواضيع ومنها (تحقيق إجماع وطني في قضايا المصيرية والوطنية، مراجعة مشروع مسودة دستور إقليم كردستان، العمل بلامركزية الإدارية في الحكومة، محاربة الفساد، سيادة القانون، أهمية برلمان كمؤسسة مهمة لتشريع والمراقبة، المشاركة السياسة العامة، الشفافية في العمل الحكومي، تطوير الأقتصاد... الخ) حيث تعثرت هذا الخطوات في تنفيذها نظراً لاستمرار المشاكل بين الاحزاب السياسية من جهة ، و بروز مشاكل المالية في الاقليم نتيجة قطع التمويل المالي عن الاقليم من قبل الحكومة العراقية بعد اشتداد الخلافات بين بغداد و اربيل .

٣. كلمة (مسور بارزاني) رئيس حكومة اقليم كردستان يوم تنصيبه امام برلمان كردستان في ١٠/٧/٢٠١٩ : " نتطلع على رغبة مواطنينا هي محاربة الفساد، و أمنيتي الأولى في هذه الحكومة



هي محاربة الفساد والإصلاح، إذ نقدر الخطوات التي تم اتخاذها حتى الآن لمحاربة الفساد ، ولكن لن نتهاون في المستقبل مع الفاسدين والمخالفين ويجب تحقيق رغبات المواطنين " . حيث قدم (مسرور بارزاني) البرنامج الحكومي للوزارة التاسعة لحكومة إقليم كردستان ، وكان يتضمن الخطوط الأساسية في مجال اجراء الاصلاح السياسي (حكومة الاقليم نت) ، وإن هذا البرنامج الحكومي، هو نتاج لاتفاقات سياسية ويمثل ملخصاً لبرامج الاحزاب السياسية المشاركة، ويتضمن ايضاً توجهات وآراء ومقترحات جميع القوى السياسية المشاركة في الحكومة. ، وقد كانت بمثابة احياء للعملية الاصلاح السياسي في الاقليم .

ومن اجل انجاح المشاريع الرسمية الاصلاحية تم اصدار بعض القوانين والقرارات التي تخص اجراء والإصلاحات السياسية وكما يلي:

١. قانون رقم (١١) لسنة (٢٠٠٩) قانون إلغاء و دمج بعض الوزارات في الإقليم والتي صدرت في برلمان كردستان في جلسة رقم (٨) بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠٠٩، (وقائع كردستان ٢٠٠٩)
٢. قانون رقم (١٢) لسنة (٢٠٠٩) تعديل الثامن لقانون مجلس الوزراء إقليم كردستان الرقم (٣) لسنة (١٩٩٤) والتي صدر من قبل برلمان بجلسته المرقم (٨) في ٢٦/١٠/٢٠٠٩ ،
٣. قانون الموازنة لإقليم كردستان لسنة (٢٠١٠)، (٢٠١١)، (٢٠١٢)، (٢٠١٣)
٤. قانون رقم (١١) لسنة (٢٠١٠) قانون تنظيم التظاهرات في الأقليم كردستان، والتي صدر في جلسة برلمان الرقم (١١) في ٣/١١/٢٠١٠ (وقائع كردستان ٢٠١٠)
٥. قانون رقم (١١) لسنة (٢٠١٣) قانون حق الحصول علي معلومات في اقليم كردستان والتي صدر بجلسته الرقم (٢٨) في ٥/٦/٢٠١٣ (وقائع كردستان ٢٠١٣)
٦. قانون رقم (١) لسنة ٢٠١٤ التعديل الثالث لقانون رقم (١) لقانون رئاسة اقليم كردستان ، وذلك في جلسة (٣) لبرلمان اقليم في ١٣/٥/٢٠١٤ (وقائع كردستان ٢٠١٤)
٧. قانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٤ للمفوضية العليا للانتخابات والاستفتاء ، في جلسة رقم (٨) لبرلمان اقليم في ٢٣/٧/٢٠١٤ ، (وقائع كردستان ٢٠١٤)
٨. قانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٤ للنظر في التمويل المالي للاحزاب السياسية في الاقليم ، في جلسة برلمان رقم (١٩) في ٢٤/٧/٢٠١٤ ، (وقائع كردستان ٢٠١٤)
٩. قانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ قانون صندوق كردستان للايرادات النفط والغاز ، في جلسة رقم (٦) بلمان اقليم بتاريخ ١/٤/٢٠١٥ ، (وقائع كردستان ٢٠١٥)



١٠. وأهم من ذلك كله هو قانون رقم (٢) لسنة ٢٠٢٠ قانون الإصلاح في الرواتب والمخصصات والمنح والامتيازات والتقاعد في إقليم كردستان . العراق (وقائع كردستان ٢٠٢٠) ، إذ أن هذا قانون للإصلاح يركز على مبدئين أساسيين (خفض وتنظيم النفقات، وزيادة الإيرادات، وتنظيم مصادر الإيرادات) ، بحيث يتضمن القانون إصلاح المعاشات غير القانونية، وتنظيم البدلات والرواتب غير المستحقة ، وتنظيم الرواتب غير القانونية في وحدات القوات (٧٠، ٨٠) ورواتب الحراسة غير شرعية..... أخ ، فضلاً عن تخفيض الموازنة التشغيلية إلى ٢٠% ، وعمل على برامج زيادة الإيرادات من خلال ستة مجالات مهمة (تنظيم الجمارك ، مراجعة العقود الجمركية ، ترتيب الإعفاءات الجمركية واسترداد الديون الحكومية ، مراجعة النظام الضريبي ، مراجعة نظام الرسوم ، إعادة النظر في قضية النفط)

وبهذا تهدف هذا القانون بالدرجة الأساس في كلا المبدئين (خفض النفقات وزيادة الإيرادات) إلى زيادة الإيرادات، وهي نقطة مهمة وفي إطار إصلاح الرواتب والمعاشات ، فإن الأهم هو ألا يحل قانون إصلاح الرواتب والمعاشات محل الإصلاح الحقيقي، الإصلاح الحقيقي في إقليم كردستان يبدأ بالكشف عن الإيرادات والنفقات ووضع حدود للفساد الكبير ومعاينة مافيا الشركات الكبرى التي تتغذى على الإيرادات العامة وتلعب بالسوق وأموال الناس .

علاوة عن تلك القوانين تم اصدار قوانين خاصة لبعض الوزارات والهيئات و منها(وزارة المالية ، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ،الهيئة العامة للنزاهة، قانون المجلس الاسايش ، مجلس الخدمة العامة . اضافة الى تعديل العديد من القوانين المهمة مثل (تعديل الأول لقانون إنتخابات المحافظات والأقضية والنواحي، تعديل التاسع لقانون مجلس الوزراء ، تعديل السابع لقانون إنتخابات برلمان كردستان (برلمان كردستان نت) .

وبخصوص قرارات المهمة لتعاطي مع عملية الاصلاح نذكر أهمها :

١. قرار رقم (١) لسنة (٢٠١١) برلمان كردستان المعروف بقرار ذو (١٧) فقرة والتي تخص مطالب التظاهرات (١٧ شباط) صدر في جلسة إستثنائية الرقم (١) في ٢٣/١١/٢٠١١ ، (وقائع كردستان ٢٠١١) .

٢. قرار رقم(٤) لسنة ٢٠١٣ لإجراء تعديل السابع لنظام الداخلي برلمان كردستان الرقم (١) لسنة ١٩٩٢ والتي صوت عليها برلمان كردستان في جلستها الإعتيادية الرقم (٧) في ٢٧ /٥/٢٠١٣ ، (وقائع كردستان ٢٠١٣) .



٣. قرار رقم (١٨) لسنة ٢٠١٤ الخاص بتنظيم قوات الامن و الداخلية ، في جلسة رقم (١٨) لبرلمان اقليم بتاريخ ٢٣/٧/٢٠١٤ ، (وقائع كردستان ٢٠١٤)

٤. قرار رقم (١٩) لسنة ٢٠١٤ الخاص بقوات بيشمركة ، في جلسة رقم (١٨) لبرلمان اقليم بتاريخ ٢٣/٧/٢٠١٤ ،

٥. قرار رقم (٤) لسنة ٢٠١٥ قرار الانتخاب الاعضاء بشأن ترسيخ ارضية لتفاهم حول الاتفاق على دستور الاقليم ، في جلسة رقم (١١) في ٢٠/٥/٢٠١٥ ، (وقائع كردستان ٢٠١٥) .

وفي هذا المرحلة اصدر رئاسة مجلس وزراء اقليم كردستان بعض القرارات من منها:

١. القرار الرقم (٧١) في ٣/٢/٢٠١٦ والقرار (١٠٠) في ٣١/١/٢٠١٧ المتعلقة بالتسجيل البايومتري لموظفي اقليم كردستان (جوهر ، ٩٢) .

٢. قرار رقم (١٠٨) لسنة ٢٠١٧ يتضمن استراتيجية مكافحة الفساد في اقليم كردستان (٢٠١٧ - ٢٠٢١) في ٢/٥/٢٠١٧ ، (وقائع كردستان ٢٠١٧) .

وفي مرحلة مهمة بعد اصدار قانون الاصلاح رقم ٢٠ لسنة ٢٠٢٠ تم تشكل اللجنة العليا للإصلاح في كابينة التاسعة للحكومة اقليم بتاريخ ٣٠/٧/٢٠١٩ لغرض المتابعة تنفيذ قانون الاصلاح المذكورة ، وقد اصدر في ١٦ /٤/٢٠٢٠ عدة قرارات مهمة لغرض تسهيل و تطبيق قانون الاصلاح نذكر أهمها:

١. قرار رقم (٢٩٣٣) الخاص بهيكلية الجديدة لمديرية العامة للتقاعد .

٢. قرار رقم (٢٩٤٣) الخاص بالتدقيق و التسوية لقوائم السجناء السياسيين .

٣. قرار رقم (٢٩٣٥) الخاص بتنظيم الميزانية و الميلاكات وزارة البيشمركة .

٤. قرار رقم (٢٩٣٦) الخاص بالاسترجاع القروض التجارية .

٥. قرار (٢٩٤٠) الخاص بتنظيم المخصصات العامة للدوائر الحكومية .

٦. قرار رقم (٢٩٤١) الخاص بتنظيم المجال البنكي في الاقليم .

٧. قرار رقم (٢٩٤٢) الخاص بالمسالة التقاعد الدرجات الخاصة .

٨. قرار رقم (٢٩٤٣) الخاص النظام الملاك الحميات .

وأخيراً، وكمحصلة لكافة مشاريع القوانين والقرارات المقدمة والصادرة بشكل رسمي وغير رسمي، ويمكننا القول ان هناك جهود جيدة للإصلاح السياسي في الاقليم ويتضح ذلك من غزارة المشاريع و قوانين و قرارات بشأن الاصلاح ، خاصة بعد الجولة الثانية من الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٥ ، وعلى الرغم من

مطالبة الجميع بالإصلاح، و الحكومة تعد نفسها صاحبة المشروع الإصلاح، ، لكن ما نراه عملياً بخصوص الإصلاحات في أرض الواقع ليس في مستوى المطلوب فحسب؛ بل تراجعت عملية الإصلاح بعد الخطوات التي قام بها من قبل ، بحيث أن ما يتحقق من الإصلاحات لا يتعلق بالمسائل الجوهرية في عملية الإصلاح ، مثلاً لم يتحقق (إعادة هيكلة النظام السياسي، ومأسسة دعائم الحكم، والفصل بين السلطات، والقضاء على الفساد، وتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية، وإنهاء سيطرة الحزب على الحكومة ومؤسساتها).

يتضح مما تقدم ، ان المشاريع المطروحة سواء الرسمية منها او غير الرسمية لم تحققوا لو نسبة بسيطة من تلك المسائل المطلوبة لعملية الإصلاح في كردستان؛ بالمقابل تتركز الاجراءات الإصلاحية الى حزمة من "الإصلاحات المالية" والإدارية ، حيث استطاعت الحكومة أن تخطو خطوات جادة على صعيد تنظيم وزيادة الإيرادات المحلية وأصبح عمل الدوائر والمؤسسات الحكومية أفضل تنظيمياً من قبل ، ولكن لا يمكن ان تكون ورقة الإصلاح المادي بديلاً عن الإصلاح المنشود ، اضافة الى ذلك واجهت الحكومة عدة عقبات بعض منها خارجة عن امكانياتها؛ مما سبب في توقف جهود الإصلاح السياسي في الاقليم في كثير من الاحيان ، ولكن وعلى الرغم من كل ذلك، فان صدور هذه القوانين والقرارات والمبادرات؛ وإذا تم العمل عليها في المستقبل وأزيلت العوائق أمام تنفيذها، فإنها ستكون أساساً جيداً للإصلاح السياسي في إقليم كردستان.

المبحث الثاني

المعوقات السياسية للإصلاح في إقليم كردستان - العراق

تعد العوامل السياسية إحدى أسباب إعاقة أي محاولة للإصلاح السياسي في الاقليم، ويقف على رأسها ضعف الإرادة السياسية لدى الفئة الحاكمة ، و صراع على السلطة والنفوذ بين الاحزاب السياسية ، والاشكالية في البنية الحزبية و تأثيراتها السلبية على عملية الإصلاح ، و ضعف و غياب المعارضة السياسية ، وكذلك وجود ظاهرة المحاصصة السياسية ، وتدنى المشاركة السياسية ، والازدواجية الادارية ، و عدم الاستقرار السياسي ، فضلا عن عوامل ومعوقات أخرى ،ومن اجل معرفة هذه المعوقات لابد من بحثها بالتفصيل وكما يأتي:

المطلب الأول

ضعف الإرادة السياسية والصراعات السياسية

تأتي في مقدمة المعوقات السياسية قضيتين أساسيتين وهما: ضعف الإرادة السياسية والخلافات السياسية ،ومن اجل دراستهما بصورة معمقة لابد من الدخول في تفاصيلهما من خلال الفرعين الآتيين:



الفرع الاول: ضعف الإرادة السياسية

ان ارادة التغيير السياسية هي امتلاك النظام السياسي القدرة والجدية لاتخاذ قرارات و سياسات تؤثر على بنية النظام السياسي ، و تمثل الارادة السياسية جوهر عملية الاصلاح، فلا يمكن اجراء الاصلاح السياسي في ظل غياب ارادة حقيقية من قبل النخب السياسية ، فالاصلاح السياسي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بارادة هذه النخب (الخزاعلة ٢٠١٥) ؛ واي قصور أو خمول في تطبيق الاصلاحات ، او عدم القدرة على ادخال التعديلات الجوهرية التي تؤثر على استمرار التحكم والسيطرة والاستحواذ على السلطة (حميد ، ٥٨٤) ، او الاخلال بمصالحهم الاقتصادية العامة ، خاصة بما يتعلق بالرواتب والمخصصات والخدمات والامتيازات التي يتمتعون بها ، فان كل ذلك يقف حائلاً دون الاصلاح (جواد ٢٠٢٢ ، ٢٩٣) .

وتجدر الاشارة الى ان ارادة الاحزاب الحاكمة تاتي في مقدمة عمليات الاصلاح السياسي، وكما اشار الدكتور محمود المجذوب" أن السلطة التنفيذية في الانظمة العربية هي أقوى السلطات ، ونجد أن الحزب الذي تسانده السلطة هو أقوى الاحزاب ، حتى وان كان تأثيره الجماهيري قليل (هلال ١٩٩٩)، و انطلاقاً من هذا فان عملية اتخاذ القرار و تركيز السلطة في اقليم كردستان تكون بين (الديمقراطي والاتحاد) و أن نخبة القيادتين في الحزبين الرئيسيين الحاكمين وهما اللذان يقرران الشكل الذي يروونه مناسباً لتيسير تنفيذ عملية الاصلاح السياسي ، لانهما يمتلكان السلطة والسيطرة ويمكنهما ادخال الاصلاحات تماماً ، كما يمكنهما منعها ، و هنا يثار تساؤل هل هناك استعداد او رغبة و ارادة لقبول احكام الاصلاح السياسي ؟ أم أن السلوك السياسي للنخب السياسية الكردية الحاكمة لا تتسجم مع الاصلاح السياسي المنشود ؟ .

وهنا لا بد من القول أن الاهتمامات بالاصلاحات السياسية في الاقليم، لم تكن بناءً على الرغبة الحقيقية للقادة السياسيين في الاقليم ؛ وانما نتيجة ضغوطات شعبية داخلية و دولية خارجية ، أو على شكل تداعيات لازمت التي مر بها الاقليم في السنوات الماضية ، و بهذا أن الاصلاح كفكرة و كمفهوم و سلوك من الصعوبة أن تجده عند معظم النخب السياسية وليس جميعها ، أتمس سلوكهم بالانفعالية مصحوبة بانقسام في السلطة التشريعية و ازدواج الكابينة الوزارية في اطار صراع حميم بين القوتين السياسيتين في الحكم ، في ظل غياب واضح للثقة والاختلافات المستمرة فيما بينهما؛ فضلاً عن اتباع استراتيجية كسب الوقت للحفاظ على بعض المصالح أو الخوف من فقدانها ، لذلك حصل نوع من ارباك في مشهد السياسي بشأن عملية الاصلاح السياسي في الاقليم ما بين أكثر من وجه نظري تعاملها مع الاصلاح ، كل يرغب به وفق مصالحه ، فهناك من يسعى للإصلاح و تقنيه والسعي النظري الى تجسيده ، ولكن يختلف حول الالية والوسيلة التي يتم بها الاصلاح، والآخر يحاول تعطيل الاصلاح بشكل غير مباشر عن طريق فرض كثير



من المعوقات التي تحول دون تحقيق نقلة نوعية في ترسيخ عملية الإصلاح السياسي ، وتوجه آخر يحاول ركوب موجة الإصلاحات من دون ايمان حقيقي بها (عبد الله ، ٢٣-٢٥) .

ومن المقاربات المتبعة حالياً للإصلاح السياسي في الاقليم قد تكون الخطوات التي بادرت اليها القيادة السياسية فيها لادخال بعض الإصلاح المؤسساتي ، لكن دون الانتقال الفعلي للسلطة الحقيقية الى تلك المؤسسات ، او دون مطالبة اسفل الهرم الى اعلاه بتنفيذ تغييرات جوهرية ، وكل ذلك بمثابة لاسترضاء القوى الداخلية أو الخارجية التي تطالب بالمزيد من الإصلاحات ، او قد تهدف الى لاغراء المعارضين و استعابهم لانظام الى اللعبة السياسية؛ مما يعني الاستلاء على الخطط الإصلاحية ، أي السيطرة على الإصلاح السياسي وادارته ، خوفاً من اطلاق عملية اصلاحية لا يمكن السيطرة عليها ؛ لذلك تجدهم يركزون على بعض المسائل الإصلاحية تتمثل بمراجعة بعض القوانين، والعمل على بعض مسائل الادارية والمالية المحدودة ، لاعتقادهم ان هذه الإصلاحات سوف تساعدهم في الحصول على الدعم الشعبي أو الخارجي ، و تبقى سيطرتهم على مصادر المال والاقتصاد و الاجهزة الحقيقية التي تمسك مقاليد السلطة مثل (البيشمركة ، والامن والاستخبارات ..ألخ)؛ لذا أن عملية الإصلاح لم تولد الا قليلا من الاثر تمثل بالتغيير الهامشي في قضايا معينة ، ولا تقود الى اعادة توزيع السلطة أو الى عملية حقيقية لنشرالديمقراطية ، وتمثلت هذه الحالة بأدارة الإصلاحات و ليس تحقيق الإصلاح الحقيقي ،وبهذا نجد أن السلوك السياسي للنخب السياسية الكوردية لا تنسجم مع الإصلاح السياسي المنشود؛ لان الإصلاح السياسي يحتاج الى ارادة وعمل يرافق هذه الارادة ، واصلاح بشكل عملي و علمي جدي و ليس بشكل انتقائي يطور هنا و يستثنى هناك ، وليس القفز على مسائل الحقيقية ، وهذه الارادة تتطلب وجود نخبة سياسية واعية وهادفة تدرك ضرورة الإصلاح و حريصة عليه و مؤمنة به و مدافعه عنه ، لكن مانجده في الواقع السياسي في الاقليم المتأثرة بطبيعة العلاقات بين الاحزاب الحاكمة والخوف من تداعيات الإصلاح حالت دون تكوين هذه الارادة الحقيقية للإصلاح .

الفرع الثاني : الصراعات السياسية

الصراع هو احد أنماط التفاعل الاجتماعي الذي ينشأ عن تعارض المصالح ، وهو موقف تنافسي يدرك فيه كل من المتنافسين أنه لا سبيل الى التوفيق بين مصالحه ومصالح الطرف الاخر ، فنتحول المنافسة الى صراع يعمل فيه كل طرف على تحطيم مصالح غريمه (الطيب ٢٠٠٧ ، ١٠٦) ، وبهذا اذا نظرنا الى طريقة التي ظهر فيها الاحزاب السياسية في الاقليم ، فيمكننا أن نرى أن هناك أزمات عديدة في والضع الحزبي الذي مارس تأثيراً واضحاً على ظاهرة الصراع وطبيعة العلاقات بين الاحزاب السياسية ، فمعظم الاحزاب السياسية الكوردية تشكلت من بؤرة رد الفعل ضد خصومها وليس من ضرورة الواقع السياسي



أو ملء الفراغ في قضايا سياسية ، إذ انفصلت معظم الأحزاب السياسية عن بعضها البعض و شكلت أحزاباً جديدة ، وكل انفصال عن الآخر يحمل خاصيتين جديدتين تجاه الأطراف التي انفصل عنها وهي: (التحدي والانتقام) ، وبهذا فهو دائماً يكون في جبهة معارضة ضد الطرف الآخر، ومن جانب آخر لاتزال معظم الأحزاب السياسية الكردية تتصرف بعقلية يسارية والتي تعطي الأفضلية للصراع على المنافسة ، و هذه الحالة يزيد من الارتباط و التمسك بمصالح الحزب وليس الدولة والإقليم ، من خلال تركيزها على الترتيب والتثقيف الحزبي على الولاء للحزب و أهدافه و مصالحه ، بحيث لا يطرد على فكر و برامج الحزب أي تغير ، وهم في صراع دائم في سبيل الحزب و عداوة الطرف الآخر (قادر ٢٠٢٢) .

وبهذا أن المشكلة الأساسية التي تواجه الإقليم منذ بدأ العملية السياسية فيه ، هو الصراع على السلطة والنفوذ بين الأحزاب السياسية؛ لاسيما بين الحزبين الحاكمين (الديمقراطي والاتحاد) ، وقد أخذ ذلك الصراع أشكالاً مختلفة تتدرج بين الصراع السلمي و صراع المسلح (من خلال الأثر التاريخي من التنازع والاقْتتال بين الأحزاب السياسية) ، بدلاً من تداول السلطة سلمياً ؛ مما أدى إلى شلل في العملية السياسية في كثير من المراحل السابقة ؛ لأن الإقليم يدار من قبل الأحزاب السياسية ، فان الصراعات الحزبية تؤثر بشكل مباشر على وضع الإقليم في ظل غياب مؤسسات وطنية و قانونية قوية ، مع أن هذه الأحزاب دخلت في حكومة مؤتلفة ، ولكن كانت هناك صراعات فيما بينهما ؛ مما وصل الأمر منع المؤسسات الدستورية من مزاولة أعمالها (تعطيل أعمال البرلمان والحكومة) و إيقاف الأنظمة والقوانين، و حتى عدم تنفيذ قرارات المحاكم (سعيد ٢٠١٩ ، ١٤٨) ، و كذلك اضحت الثروة والعوائد المالية و مجال الطاقة جزءاً رئيسياً من هذه الصراعات في الإقليم ، والتي أدت إلى مزيد من الاحتقان بين الحزبين الحاكمين في محاولتهما السيطرة والنفوذ ، والتي أفرزت تداعيات داخلية و خارجية.

وفي ظل استمرار الصراع بين الحزبين الحاكمين على السلطة والنفوذ و معه استمرت العديد من الأمراض الداخلية السياسية والبنوية ، والتي تراكمت عبر السنوات الماضية ، تمثلت أهمها في ضعف المؤسسات السياسية والقانونية والانقسام الداخلي للسلطة والنفوذ والإدارة في الإقليم ، وفي ظل انقسام القوة (البشمركة والامن) فضلاً عن الاختلاف الخطير في رؤى التعامل مع الحكومة الاتحادية تجاه القضايا المصيرية للشعب الكردستاني ، ومسائل أخرى مهمة نتجت من خلفية هذه الصراعات ، بحيث غاب التعاون والتمكين أزاء أية قضية من القضايا المطروحة ، وتحكمت سياسات التريص و الوقيعة في علاقاتهما ؛ لذلك فشلوا في إنجاز الإصلاح السياسي الحقيقي ؛ لأن السياسيين مشغولين بمشاكلهم و صراعاتهم المتنوعة ، وانشغلوا وبكل جهودهم لحل المشاكل البنوية؛ و لكن بدون نتائج ملموسة ، وبذلك تبقى عملية الإصلاح السياسي في الإقليم مرهونة بما ستؤول إليه هذه الصراعات والخلافات؛ لأن هذه الأجواء من الصراع المستمرة



بين الطرفين ساهم في تعثر الإصلاح و اعاقته ، وتفاقم حالة الارياك والشلل التين أصابتنا سير عملية الإصلاح السياسي في الاقليم .

المطلب الثاني : ضعف و غياب المعارضة السياسية وتراجع الاستقرار

ان غياب او تراجع المعارضة فضلا عن تراجع الاستقرار في اقليم كردستان يعدان من المعوقات الاساسية لعملية الإصلاح السياسي ،ويمكن توضيح ذلك من خلال الفرعين الاتيين:

الفرع الاول: ضعف وغياب المعارضة

ان غياب احزاب المعارضة السياسية الفاعلة والمنظمة على الساحة السياسية تعد عقبة مهمة من عقبات الإصلاح السياسي؛ لان غياب معارضة سياسية قوية قادرة على احداث التغيير بافكارها و توجهاتها و مواقفها يقلل التأثير والضغط اتجاه الإصلاح السياسي ، ويجعل عمليات الإصلاح السياسي والتغيير المجتمعي تسير ببطء شديد و حسب ارادة السلطة السياسية والظروف المحيطة بها (العجمي ٢٠١٠) ، وتعود ظاهرة المعارضة الرسمية في برلمان كردستان إلى الدورة الثالثة للبرلمان، في هذه المرحلة تشكلت قوى المعارضة ؛ مارست الضغط من خلال الاحتجاجات أو المبادرات لتقديم مشاريع سياسية وقانونية في البرلمان او خارج البرلمان، أو من خلال المفاوضات مع القوى الحاكمة ، تمكنوا من أن يجعلوا من قضية الإصلاح السياسي خطاباً مهيماً سواء على مستواهم أو على مستوى مؤسسات النظام السياسي بشكل عام والحزبين الحاكمين بشكل خاص، إلا أن هذه الحركة المعارضة لم تتمكن من الاستمرار، ففي الدورة الرابعة للبرلمان توقف عن نشاطها وشاركت في الحكومة ، ومن هنا، منيت قوى المعارضة بهزيمة كبيرة، ولم تتمكن من تنفيذ مشاريعها فحسب، بل استبعدت أيضاً من مشاركتهم في الحكومة ، والأخطر من كل هذا؛ فقد الشعب ثقتهم بهذه القوى التي لم تعد قادرة على التأثير على السلطة السياسية ، ومن ثم تراجع الامل بالعملية الإصلاح السياسي والتغيير الحقيقي، الذي بدأت بعد بروز المعارضة السياسية في الاقليم (جوهر ٢٠٢٢ ، ٩٥) .

ومن جانب آخر ان خارطة الاحزاب المعارضة الكوردية في الاقليم اتسمت بعدم الثبات فيما يتعلق بمشاركة تلك الاحزاب في السلطة أو موقع تلك الاحزاب ودورها في المعارضة السياسية ، فهناك تبادل لهذه الادوار بين الاحزاب وبصور مختلفة (شريف ٢٠١٩) ، على الرغم من ان المعارضة في الاقليم امتلكت حضوراً عديداً قوياً في بعض مشاركتها السابقة؛ اذ (بلغ نحو ثلث مقاعد البرلمان) إلا أن هناك بعض العوامل المهمة التي أدت الى تراجعها وفقدانها لفاعلتها و تأثيرها في مواجهة الحكومة ، ومن ثم ضعفها و اخفاقها في احداث الإصلاح السياسي الحقيقي في الاقليم ، ومن هذه العوامل :



- تعاني المعارضة من ضعف التخطيط في طروحاتها و برامجها وسلوكها السياسي ، فمثلاً تنادي بالتداول السلمي للسلطة؛ ولكنها لا تطبق هذا المبدأ داخل أحزابها ، أو انها تطرح برامج انتخابية غير واقعية (رواتب لريات البيوت التي نادى بها حركة التغيير) ، مما يدل على عدم تجذر فكرة الديمقراطية لديها من الاول و هشاشة طروحاتها الفكرية و تناقض في أهدافها وبرامجها من جانب آخر، ومن ثم عدم نضجها ، والتي حولت العمل المعارض الى عمل سياسي يخدم مصالحها الانتخابية فقط ؛ الامر الذي قلل من قدرتها في احداث التغييرات السياسية المطلوبة (الزيدي ٢٠١٢ ، ٣٨) .
 - وجود ضعف في التنسيق والتفاهم بين القوى المعارضة حيال الموقف من الكثير من القضايا المتعلقة بالعملية السياسية في الاقليم ، فيما يتعلق بعلاقاتهم مع أحزاب السلطة و حيال مشاركتهم في الحكومة؛ مما أدى الى أزمة ثقة متبادلة بينها ؛ الامر الذي تحول الى الصراع بينها ، فحركة الجيل الجديد نفسها المعارضة الحقيقية و تهمش الاخرين ، كما فعلت الشيء نفسه حركة التغيير سابقاً مع الاحزاب الاسلامية ؛ الامر الذي شنت جهودهم وأضعف قدرتهم في المناورة و تقديم بدائل موحدة ومؤثرة (الزيدي ، ٣٩) ، فضلاً عن وجود الصراعات والخلافات بين تكتلات أو توجهات المختلفة داخل الاحزاب المعارضة ، اذ هناك ظاهرة الانشقاقات داخل أحزابهم و تكتلاتهم البرلمانية (مثلاً انشقاقات داخل كتل حركة التغيير و حركة الجيل الجديد) ،وهذا واقع أثر سلباً على سلطة البرلمان نتيجة تشتت و ضعف المعارضة البرلمانية (شريف ، ٢٦٥) .
 - وكذلك عدم ترجمة التصويت لصالح المعارضة الى أفعال ملموسة يراها المواطن ، اذ لم يجني ثمار تصويته في الانتخابات لصالح المعارضة ، فضلاً عن عدم قدرة الاحزاب المعارضة في تنفيذ الوعود التي قطعها للناخبين في برامجها الانتخابية ، ولم تستطع المعارضة أن تقدم نموذجاً للرقابة الصارمة على أعمال الحكومة ، مما أثر الى تراجع نفوذها و خسارة مقاعدها (مثلاً خسارة حركة تغيير لنصف مقاعدها البرلمانية في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٨) (شريف ، ٢٦٠) .
- وبهذا أن ضعف المعارضة ساعد في استمرار الفساد ، ولو كان هناك في برلمان كردستان معارضة قوية تراقب و تحاسب وتتابع؛ لما انتشر الفساد في مؤسسات الدولة ، ولما أفلت الفاسدين من قبضة العدالة ، ولما سكت أحد عن التعثر الذي أصاب مسيرة الإصلاح السياسي في الاقليم، حتى كاد ينظر الى بعض التفاعلات التي تجري في المؤسسات الدولة و



تحت قبة البرلمان والتشريعات القانونية؛ انما هي محل تنافس وتصفية حسابات حزبية ولا يؤدي ذلك الى اصلاح السياسي حقيقي؛ وانما قد تكون بالاحرى عقبة أمام عملية الاصلاح السياسي . لذلك ساهم ضعف المعارضة في الاقليم الى اضعاف البرلمان و اثر سلباً الى مسار التجربة الديمقراطية في إقليم ، والتي مازالت غير قادرة على ادخال الاصلاحات السياسية الحقيقية لخدمة المجتمع الكوردستاني ، وهذا ضعف انعكس سلباً على مسيرة الاصلاح السياسي والعملية السياسية برمتها وعلى دور المعارضة في الاصلاح السياسي .

الفرع الثاني : تراجع الاستقرار

يعد الاستقرار السياسي والاقتصادي و صيانة الامن الاجتماعي من المتطلبات الاساسية لتوفير الارضية المناسبة لانجاح أية مشاريع إصلاحية؛ اذ أن انعدام الاستقرار السياسي يدفع الى حدوث عدم الاستقرار الاقتصادي؛ لان الاستقرار الاقتصادي يعتمد على الوضع السياسي والامن في المجتمع ، للذان يدفعان بدورهما الى حدوث عدم الاستقرار الاجتماعي (نعمة ٢٠١٥) ، اذ تعددت العوامل والاسباب التي تؤثر سلباً على ظاهرة الاستقرار السياسي وانتشار حالة عدم الاستقرار (بقدي ٢٠١٢) .

وقد عرف جونسون ويستيفنسون (Johnson Westevenson) حالة تراجع او عدم الاستقرار السياسي بأنها: "حالة تصيب النظام بانهيار الإطار المؤسسي وحلول العنف مكان الخضوع للسلطة بهدف تغيير أشخاص أو سياسيات أو الوصول إلى السلطة من خلال أعمال تتخطى الطرق الشرعية للتغيير السياسي" (البدي ٢٠٢٣، ٣٨٦).

لقد شهد إقليم كردستان حالات كبيرة من عدم الاستقرار خلال المراحل السابقة، والتي عرقلت بدورها برامج الاصلاح السياسي في كردستان؛ اذ ان هناك مشكلات داخلية تعرض لها الاقليم اثرت على استقراره ، وفي مقدمة تلك المخاطر تمثلت في الاقتتال الداخلي بين الاحزاب السياسية الرئيسية؛ الامر الذي أدى الي شلل كامل للمؤسسات الادارة في الاقليم ، فما زال هناك تقسيم امني وعسكري نظراً لوجود قوتين عسكريتين و جهازين امنيين تقع خارج واقع المؤسسات الحكومية في الاقليم ؛اذ لا تأتمر هذه قوات بأمره جهات الحكومية والمدنية و يتم استخدامها و توظيفها و حشرها في الصراعات الحزبية و في فرض هيمنة جهة ضد الاخرى ، و من جهة أخرى أدى ذلك الى خلق بيئة مواتية لوجود وتعدد الجماعات المسلحة غير النظامية التي تشكل الاساس للانفلات الامني و الانفلات السلاح في المجتمع و تزايد حالات القتل والاغتيالات في الاونة الاخيرة ، فضلا عن ظاهرة الاستعراضات العسكرية الرديفة التي تقوم بها الاحزاب السياسية (برزنجي ٢٠٢٢ ، ١١-١٣) الامر الذي تشكل مصدر توتر وحالة اللااستقرار الامني في اقليم ، واثرت ذلك بشكل مباشر في



زيادة التوتر السياسي بين الحزبيين الحاكميين ، وكذلك اثر على تراجع أداء حكومة إقليم كردستان في تنفيذ برنامجها و وظائفها الامنية والخدمية ، ومن ثم تراجع و عرقلة أية اصلاحات سياسية .

ومن جانب اخر فان تهديدات الدولة الاسلامية (داعش) ساهمت في توسع حالة عدم الاستقرار؛ اذ مازال هناك مخاطر أمنية لا يستهان بها تكمن في مدى احتمالية تكرار سيناريو عام ٢٠١٤ ، وتوجد مقارنة سنوية لزيادة هجمات عناصر داعش بنسبة ٩٤% بين عاميين (٢٠١٩ - ٢٠٢٠) على مستوى العراق و الاقليم خاصة في المناطق المتنازع عليها ضمن مادة ٤٠ من الدستور (kinghts 2020) فضلا عن استمرار تهديدات حزب العمال الكردستاني pkk على الاقليم عبر انشاء مايسمى بأقليم (ميديا) في عمق اراضي اقليم كردستان و سيطرته على الكثير من المناطق و القرى في اقليم ، وقاموا بفرض ضرائب في هذه المناطق ، فضلاً عن حدوث اشتباكات عسكرية وحوادث أمنية في مناطق عدة ؛ الامر الذي أدى الى دخول الدولة التركية وقواتها في معركة مباشرة مع pkk داخل أراضي إقليم ، كل تلك التهديدات التي تاتي من قوى عابرة للحدود تطرح على حكومة الاقليم تحديات أمنية كبيرة لها نصيب كبير في عرقلة الاصلاحات والتي تحتاج لحلها لمناخ يسوده الامن والاستقرار .

وبذلك يمكن القول ان الاقليم قد تعرض الى تحديات خارجية عديدة كان لها أثر في تكوين و تثبيت حالة عدم الاستقرار داخله ، تلك التحديات الناجمة عن تدخلات دول الجوار الجغرافي (تركيا و ايران) فضلاً عن صراع النفوذ بين (أمريكا وايران) في المنطقة والتي حولت الساحة العراقية والكوردستانية أيضاً الى ساحة صراع بينهما ، مما سبب في تاجيج الاوضاع في كردستان؛ خاصة حينما أصبحت الاحزاب الكوردية (الديمقراطية والاتحاد) في كثير من الاحيان ضمن معادلة الاطراف المتصارعة اقليمياً و دولياً ، والتي كانت لها تداعيات كبيرة في عدم تشجيع و ترسيخ الاجواء المناسبة للإصلاح في ظل هكذا تحديات .

من جانب اخر فان حالة السلم التي شهدتها الاقليم بعد الحرب الاهلية (١٩٩٤-١٩٩٨)، لم تمكنه من بناء نظام سياسي مدني طوال السنوات الماضية؛ لان الاحزاب السياسية و نظام عملها لا يتلائم مع الحالة المدنية ، فاشكالية الصراعات السياسية و انعكاساتها تلقي بظلالها على الاستقرار السياسي في الاقليم ، مما تسبب فيما لايقبل الشك عن عجزه في تحقيق نوع من التوافق السياسي والتعاون السياسي للخروج بمشروع اصلاحي متفق عليه و تكون الركيزة الاساسية فيه بحلحلة الوضع السياسي المتردي في الاقليم ، والذي خلق بدوره أزمة كبيرة متمثلة (بأزمة العمل السياسي) استناداً الى طبيعة العلاقة بين تلك الاحزاب ، لاسيما بين (الديمقراطي و الاتحاد) ، وبهذا كان اثاره أي خلاف بينهما كافيا في الرجوع الى لغة التهديدات السابقة ، وتسبب ذلك في حدوث



الازمات السياسية المتكررة، التي زادت من صعوبة تسيير و تنفيذ و ترسيخ البرامج الإصلاحية ، وإذا كانت هناك أي خطوة اصلاحية يجب أن لا تتعدى معادلة التوازن الموجودة بين الحزبين الرئيسيين أو لا تتعدى مصالحهما الخاصة (صابر ٢٠١٤ ، ٩٠) ، وبهذا شهد الاقليم طوال السنوات الماضية واقعاً مختلفاً عما تقوم عليه ثنائية السيطرة والحكم (التخاصمية و التشاركية) التي شكلها الحزبان الكورديان (الديمقراطي والاتحاد) و واجه خلالهما الاقليم منعطفات معقدة و خطيرة هددت استقراره و عرقلت كثير من المحاولات لغرض اجراء الاصلاح السياسي فيه ، بل استمرت السلطات في غص الطرف عن الفساد و حتى أمست كل مؤسستها؛ وهو الامر الذي يؤكداه المسؤولون و يشددون على مواجهته ، دون تنفيذه فعلياً (زاخوي ٢٠٢١) .

فضلاً عن التوترات المتكررة بين أربيل و بغداد والتي تشكل معوقاً اخر في طريق اجراءات الاصلاح السياسي في اقليم ، فهناك العديد من الملفات الخلافية بين الجانبين، التي انعكست تداعياتها على استقرار السياسي والامني والاقتصادي في الاقليم ، تم تعقيدها أكثر و خلقت عداوة مستمرة بين الجانبين ، خاصة بعد اجراء استفتاء الاقليم عام ٢٠١٧ وما رافق ذلك من تداعيات، والتي رجحت الكفة لصالح بغداد و أصبح الكيان السياسي الكوردي (اقليم كردستان) مهدد بسيطرة الحكومة الاتحادية؛ التي تعمل جاهدة على تقليل من سلطة ونفوذ الاقليم بشتى الوسائل ، مرة من خلال الهيمنة العسكرية (احداث ١٦ اكتوبر ٢٠١٧) و زعزعة الاستقرار في مناطق المتنازع عليها ، و مرة من خلال الضغوطات الاقتصادية والمالية (قطع رواتب و مستحقات الاقليم و مسألة نفط والغاز) وتارة تستخدم المؤسسات القضائية (قرارات محكمة الاتحادية ضد الاقليم) ، فضلاً عن الضغوطات السياسية من خلال تشجيع حالة من عدم الوفاق السياسي في الاقليم (تدعيم طرف على حساب الاخر) (رحيم ٢٠٢٣) ، كل تلك التوترات والازمات تشكل تحدياً حقيقياً ومستمرًا تسبب في عرقلة سير عملية الاصلاح السياسي في الاقليم .

وبهذا ومن خلال كل ما عرضنا من التحديات للحالة اللاستقرار في اقليم ، يتضح لدينا أن هناك حالة من اللاستقرار السياسي والامني والاقتصادي في الاقليم بحيث لا يمكن أن تسيير عملية الاصلاح بمسيرتها الطبيعية ، لان عملية الاصلاح السياسي يحتاج الى توافق الامن والاستقرار حتى يأتي بنتائج ايجابية ، ولكن مع وجود استمرار و تصعيد الازمات السياسية والامنية والاقتصادية والصراعات والنزاعات يؤدي بدورها الى عرقلة تحقيق عملية الاصلاح .



المطلب الثالث

ضعف المشاركة السياسية والازدواجية الادارية

تحتل موضوعه ضعف المشاركة السياسية والازدواجية الادارية مكانة بارزة في المشاكل السياسية الرئيسية المعوقة لعملية الإصلاح السياسي وهو ما سيتم دراسته من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الاول: ضعف المشاركة السياسية

تحتل المشاركة السياسية جانباً مهماً وكبيراً من عملية الإصلاح السياسي ، فهي تعني امكانية الشعب في المساهمة سياسياً كافراد وجماعات ضمن نظام الديمقراطي ، مثلاً كافراد أن يساهموا في الحياة السياسية كناخبين أو عناصر نشيطة سياسياً من خلال الاحزاب السياسية أو العمل الجماعي في تنظيمات مجتمعية (حميد ٥٣٦) ، لان هدف الكبير من الإصلاح السياسي هو تحقيق الديمقراطية من خلال المشاركة الشعبية و أن يكون هناك حكم رشيد ، والمشاركة السياسية أحد معايير الاساسية، والتي تكمن في مشاركة كافة الاطراف الفاعلة في بناء العملية الديمقراطية ، فمتى ما استطاع النظام من تحقيق الديمقراطية والمشاركة كانت عملية الإصلاح السياسي التي يقوم بها ناجحة (بوكماش ٢٠١٤ ، ٥٧) .

وتتجلى هذه الازمة في اقليم كردستان في عدم تمكين المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية ، نتيجة شعور الافراد المجتمع الكوردي بان الواقع السياسي الجديد لم يحل مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية ، فتغيب المواطنين من تيسير الشؤون العامة للاقليم ؛ الامر الذي أدى الى عزوف سياسي يشمل مقاطعة الانتخابات و عدم الاهتمام بالمسائل العامة وعدم الانخراط في الاحزاب السياسية و نشاطات المدنية الاخرى (جواد ٢٠٢٢ ، ٢٩٤) ، وبهذا تصبح العملية السياسية الديمقراطية شكلية وغير ناضجة ، ولا يؤدي اجراء الانتخابات الى تغييرات حقيقية أو يمكن أن تكون وسيلة من وسائل الإصلاح السياسي في الاقليم ، لذلك نرى بان المشاركة السياسية للجماهير في اقليم كردستان تكاد تكون معدومة أو محدودة و شكلية الى حد بعيد ، نظراً لمحدودية حجم القوى الاجتماعية الحديثة و ادائها والتي تكمن في عدم وجود مؤسسات مجتمع مدني ضاغطة على المؤسسات الحاكمة أو المؤسسات قبل المدنية كالولاءات القبلية والعشائرية والدينية ، وكذلك عنصر رئيس آخر من المشاركة السياسية وممارسة الديمقراطية يتمثل في اجراء الانتخابات حرة ونزيهة ، ولكن فيما يخص الانتخابات في اقليم كردستان يمكننا رصد كثير من المشاكل والمعوقات التي اعترضتها والتي توحى بأن الانتخابات في الاقليم لا تجري بطريقة نزيهة و سليمة (شريف ٢٦٦) ، اذ هناك انتهاكات لمعايير المساواة في التصويت والادلاء بالصوت أكثر من مرة وباساليب مختلفة (ازالة الحبر الانتخابي) ممارسة الضغوطات على الافراد البيشمركة و الامن الداخلي و تهديدهم بالفصل من الوظائف ، فضلاً عن



اشكالية في ادارة الانتخابات تكمن في اختيار مفوضية الانتخابات و قانون و نظم الانتخاب ، والتي تجري لصالح الاحزاب الكبيرة، وخروقات ومشاكل أخرى التي شابت العملية الانتخابية (اميدي ٢٠١٠ ، ١٠٣) .
لذلك نلاحظ بان نسبة التصويت في انتخابات الاقليم بدأت تتراجع و يمكن أن يعزى ذلك الى الفهم السائد بان نتيجة الانتخابات محسومة مسبقاً لصالح الاحزاب السياسية الكبيرة ؛ مما أدى الى حصول اشكالية كبيرة في أليات الوصول الى البرلمان ، وكذلك اشكالية تشكيل الحكومة والتي اعتمدت على الركون الى المحاصصة السياسية ، الامر الذي أثر سلباً على دور وفاعلية المؤسسات التمثيلية والحكومية في تسيير و تنفيذ خطوات الإصلاح السياسي في الاقليم ، كنتيجة حتمية لضعف المشاركة في الانتخابات العامة اذ ان تدني المشاركة يعني تراجع الدعم الجماهيري للعملية السياسية و قطع جسور التواصل بين الحكومة والمواطنين ، ويخلق أزمة الشرعية لنظام الحكم باكماله ، في وقت الذي يعاني اقليم أصلاً من وجود أزمات عديدة ، وبهذا فان من الصعوبة بمكان تحقيق الإصلاح السياسي في ظل وجود أزمة المشاركة السياسية في إقليم وفي ظل استمرار العوامل التي أدت الى وجوده من دون ازالة العوائق التي تحد من تقدمها و تطورها .

الفرع الثاني : الازدواجية الادارية

كانت من تداعيات الاقتتال الداخلي بين الحزبين الرئيسيين في الاقليم (الاتحاد و الديمقراطي) هو الازدواجية الادارية والتي قسمت الاقليم على منطقتين اداريتين بين الحزبين الحاكمين ، ولكن بعد العام ٢٠٠٢ بدأت عملية توحيد مؤسسات الاقليم ، نتيجة اتفاقية واشنطن للسلام عام ١٩٩٨ ، والتي بدأت بتوحيد البرلمان الاقليم؛ ومن ثم تشكيل حكومة موحدة في عام ٢٠٠٥ ، وكذلك اعتراف الدستور العراقي باقليم كردستان كأقليم فدرالي في العراق وكل سلطاته القائمة فيها ، إلا أن ما يحدث في الواقع الاقليم وجود سلطتين حزبيتين ، مع وجود ملامح واضحة للادارتين مختلفتين من حيث (سلطة ، الثروة ، والعلاقات ، والقوة والنفوذ) (عباس ٢٠٢١ ، ٣٤) ، و حسب آراء بعض الباحثين هناك في إقليم ثلاث حكومات وليس حكومتين من حيث الاداء ، حكومة قوية للحزب الديمقراطي و حكومة ضعيفة للاتحاد الوطني و حكومة ضعيفة مشتركة للطرفين (ياسين ٢٠١٦ ، ١٥٩) .

فالتقسيم القائم بين الحزبين الحاكمين رسمت ملامحه وفق تفاهات واتفاقات استراتيجية منذ تسعينيات القرن الماضي، التي تقتضي بأدارة كل حزب لمنطقة دون تدخل احدهما في شؤون الادارية والسياسية للاخر بشكل مباشر (منطقة أربيل ودهوك للحزب الديمقراطي و منطقة السليمانية و اطرافها للاتحاد الوطني) ، فبموجب الواقع التقسيم الاداري في الاقليم فلا يحق لرئيس الاقليم أو رئيس الحكومة و هو الان من حزب الديمقراطي أن يبسط سلطته على منطقة حزب الاتحاد الوطني إلا بصورة شكلية وعلى نطاق ضيق ، وظلت سلطة الادارتين محصورتين كلاً حسب منطقتيه (يسود و لا يحكم) (واني ٢٠٢١) ، لذلك نلاحظ



كلما تتبنى رئاسة الاقليم وحكومة الاقليم برامج استراتيجي لمكافحة الفساد أو اعلان برامج اصلاحية ، حينما يصل الامر لتنفيذها تصتدم بكثير من العراقيل نتيجة الازدواجية الادارية الواقعة في الاقليم (فقي ٢٠٢١) ولم تنفذ منها سوى القليل أو تشمل أموراً ثانوياً ؛ لذلك و بعد مرور أكثر من ثلاثين سنة في تجربة حكم الاقليم هناك آثار حقيقية للازدواجية الادارية ، إذ أن الاقليم لا يمتلك حكومة قوية و موحدة وقوة عسكرية وأمنية مهنية وموحدة ، وكذلك قوة اقتصادية أو سياسات وعلاقات مشتركة ، لذلك تعد الازدواجية الادارية التي نبعث من صراعات وسياسات سابقة بين الحزبين الرئيسيين في الاقليم مازالت تشكل عقبة جدية في تيسير سياسات وبرامج اصلاحية في الاقليم ، لان لا يوجد في اقليم سلطة عليا تتمكن من توحيد الجهود وفرض سياساتها و برامجها على أرض الواقع ؛ لا سيما فيما يتعلق بموضوع الإصلاح السياسي .

من جانب اخر هناك غياب في (البعد الشكلي أو عدم الثقة و اليأس) من عمليات الإصلاح في الاقليم ، نتيجة عدم تقدم أو تطور أو انجاز اي نتيجة مرجوة من البرامج الإصلاحية ، لانه منذ اكثر من عشرة سنوات و الاحزاب السياسية سواء في حكومة أو معارضة كافة تدعو في برامجها الى اصلاح السياسي (خاصة منذ تظاهرات ١٧ شباط و مابعداها عام ٢٠١١) ولم يتم انجاز أي خطوة ملموسة في البرامج الإصلاحية التي اطلقت من قبل البرلمان والحكومة والاطراف السياسية؛ الامر الذي أوصل رسائل سلبية للمواطن الكوردستاني بعدم جدوى المشاريع الإصلاحية لانعدام تنفيذ خطواتها ، مما يقتصر الإصلاح السياسي على اجراءات الشكلية لا تشكل خطوة حقيقية نحو الإصلاح .

الاستنتاجات:

من خلال البحث في المعوقات السياسية لعملية الإصلاح السياسي في إقليم كوردستان العراق فقد خلصت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات، التي يمكن ايجازها بما يأتي:

١. ان الإصلاح السياسي هو عملية التغير والتعديل و التطوير الجذري التي تسير بشكل متوازن سواء بالنسبة النظام السياسي و أبعادة المختلفة الدستورية و المؤسساتية ، أو فيما يخص البناء المجتمعي على صعيد الاداء و السلوكيات و الثقافة السياسية .
٢. ان معوقات الإصلاح السياسي ؛ كثيرة و متعددة الأوجه ، لذلك فان نتائجها غالباً ما تكون غير مضمونة على أرض الواقع، وفي إقليم كردستان، فإن معوقات الإصلاح السياسي وإن كانت كثيرة ومتعددة الأبعاد ومتراكمة، إلا أن أهمها هي المعوقات السياسية.
٣. تعددت العوامل السياسية والتي يمكن أن تكون سبباً في اعاقه أي محاولة للإصلاح السياسي في الاقليم ويقف على رأسها ضعف الارادة السياسية الحقيقية للإصلاح ، و الصراع على السلطة والنفوذ بين الاحزاب السياسية ، و ضعف و غياب المعارضة السياسية ، و قضية نزاهة الانتخابات



وتدنى المشاركة السياسية ، والازدواجية الادارية ، و عدم الاستقرار السياسي ، اضافةً الى عوامل ومعوقات أخرى .

٤. ان جل المشاريع الاصلاحية التي طرحت في الاقليم سواء من الحكومة والبرلمان والسلطة القضائية لم تركز على جوهر المشكلة ، والتي تتعلق بما يأتي:

المشكلة الأساسية لاقليم كردستان هي وجود نظامين حزبيين ، نظامان لا يستطيعان إعطاء السلطة للحكومة و المؤسسات الحكم ، اذ ان المشكلة الاساسية تكمن في قضية مأسسة السلطة في الاقليم ، لذلك أن الحديث عن برامج الحكومة والإنتاج والاقتصاد والخدمات الاجتماعية والصحة والتعليم وتنظيم الأمن العام للمواطنين وسيادة القانون وإنشاء القوات العسكرية والقانونية دون حل عقدة انتقال السلطة فعلياً من الحزب الى المؤسسات يمثل الدوران في حلقة مفرغة ، اذاً أن وجود كل هذه المشاريع والحزم الإصلاحية لأحزاب الحاكمة فإنها لن تحل هذه المشاكل الجوهرية الأساسية التي تعاني منها العملية السياسية في الاقليم دون حل المعضلة البنوية في نظام الحكم في الاقليم .

المصادر باللغة العربية:

١. القرآن الكريم:
٢. ابراهيم مصطفى وآخرون ، ابراهيم. ١٩٧٢. "المعجم الوسيط" ، ج ١ ، ط ٢ . المكتبة الاسلامية لطباعة والنشر والتوزيع. اسطنبول .
٣. أبو عامود، محمد سعيد. ٢٠٠٥. التنمية السياسية في الوطن العربي بين النظرية والتطبيق . مطبعة الشاهي لطباعة ونشر الاسكندرية.
٤. اميدي، محمد صالح. ٢٠١٠. "الفساد في اقليم كردستان و أليات المعالجة" . مطبعة الشهاب ، اربيل.
٥. ايوب، رشيد بن. ١٩٩٩. " دليل الجزائر السياسي" . المؤسسة للفنون المطبعية . الجزائر.
٦. الجابري، محمد عابد. ٢٠٠٥. " في نقد الحاجة الى الاصلاح " . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت.
٧. بابوق، لبنى سمير. ٢٠٠٩. وضع المرأة في المبادرات الدولية للإصلاح في الشرق الاوسط . أطروحة دكتوراه . جامعة القاهرة .
٨. بقدي، كريمة. ٢٠١٢. الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا (دراسة حالة الجزائر) . رسالة ماجستير . جامعة أوبوكر بلقايد- تلمسان. كلية الحقوق و العلوم السياسية .
٩. بلقزيز، عبدالله. ١٩٩٨. "أسئلة الفكر العربي المعاصر" . دار البيضاء مطبعة الايوبية .
١٠. به روبره حيم. ٢٠٢٣. مه ترسي سه ره كى بؤ سه ر هه ريمى كردستان . مالبه رى بينوس . لينك :

<http://penus.krd/index.php/ckd/28-12--19-02-04-2018/item/44-33-15-30->

[/01-2023-2063](#)



١١. بوكماش ،محمد. ٢٠١٤. الإصلاح السياسي (المفهوم والغايات) .مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية .
جماعة عباس لغرور خشلة . جزائر. العدد ٥ .
١٢. البديري ، عمار سعدون سلمان. ٢٠٢٣. ادارة التنوع كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الانظمة
الديمقراطية التوافقية. مجلة جامعة الانبار ، كلية القانون والعلوم السياسية . المجلد (١٣). العدد (١) .
١٣. جواد، منتصر حسين .٢٠٢٢. ديناميكية أداء الإصلاح السياسي في العراق و أثره في تعزيز النظام السياسي
الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٥ . مجلة العراقية للعلوم السياسية . سنة ثالثة . العدد ٧.
١٤. جوهر، ياسين ناشور .٢٠٢٢. "برسي ريفورمي سياسي له هه ريمى كردستان (٢٠٠٩ - ٢٠١٨) "زانكوى
كه رميان .زماره .
١٥. حبيب، كاظم .٢٠٢١. الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الراهن في العراق . مركز الدراسات
والابحاث العلمانية في العالم العربي <http://www.Sscow.o.g>
١٦. الحسني، اسماعيل الحسني .٢٠٠٧. " مفهوم الإصلاح في القرآن الكريم ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ".
المعهد العالمي للفكر الاسلامي . الولايات المتحدة الامريكية .
١٧. حسين، هاوكار .٢٠٠٩. "فه رهه نكى بوليتيكيكس (نكليزى - كوردى) " . ده زكاى جاب وبه خشى سه رده
م . سليمانى .
١٨. حميد، خميس دهام . التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي . مجلة مدار الاداب . العدد الرابع .
١٩. الخزاعلة ،يوسف .٢٠١٥. الإصلاح السياسي و ارادة التغيير السياسية في الاردن (٢٠١٠-٢٠١٤) مجلة
المنارة . مجلد ٢١ . العدد ٣.
٢٠. الخطوط العامة للبرنامج الحكومي للوزارة التاسعة لحكومة اقليم كردستان - العراق ، على الموقع حكومة
اقليم ، <https://gov.krd/arabic/government/agenda>
٢١. الخوارزمي ،ابي قاسم بن عمر الزمخشري . "الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل".
دار الاحياء التراث العربي .بيروت.
٢٢. الدستور العراق النافذ لعام ٢٠٠٥
٢٣. الدين، فاضل نظام .٢٠٠٢. " فه رهه نكى شيرين (عه ره بى - كوردى) . ده زكاى جاب وبه خشى سه
رده م . سليمانى . ج٣ .
٢٤. رزنجي ، دانا على صالح به .٢٠٢٢. ديوه تاريخه كانى ئه زمونى حوكمدارى لهه ريمى كردستان
،گؤفارى خال . ژماره ٢٦ ، نيسانى.
٢٥. رؤزنامه ى ومقائعى كردستان ٢٠١٢. ژماره ١٤٧ .سالى دوازههم .
٢٦. رؤزنامه ى ومقائعى كردستان. ٢٠١٣ . ژماره ١٦٧ ، سالى سيانزه هه م .
٢٧. رؤزنامه ى ومقائعى كردستان. ٢٠١٠. ژماره ١٢٠ ، سالى ديههم ، ٢٠كانونى يهكه مى .



٢٨. رُوژنامه‌ی وفاق‌ی كوردستان ٢٠٠٩. ژماره ١٠٩. سالی نۆیه‌م ١٥ ئازاری .
٢٩. رُوژنامه‌ی وفاق‌ی كوردستان ٢٠١٤. ژماره ١٧٥ ، سالی چواردهه‌م . ١٠ حوزمیران .
٣٠. رُوژنامه‌ی وفاق‌ی كوردستان ٢٠١٤. ژماره ١٧٨ ، سالی چواردهه‌م ، ٤ ئهیلوول .
٣١. رُوژنامه‌ی وفاق‌ی كوردستان ٢٠١٥. ژماره ١٨٦ ، سالی پانزهم ، ١٠ ئایاری .
٣٢. رُوژنامه‌ی وفاق‌ی كوردستان ٢٠٢٠. ژماره ٢٤٧ .
٣٣. رُوژنامه‌ی وفاق‌ی كوردستان ٢٠٠٩. ژماره ١١٠ ، سالی نۆیه‌م ٢٤ نیسانی .
٣٤. رُوژنامه‌ی وفاق‌ی كوردستان ٢٠١١. ژماره ١٢٤ ، سالی دهم ، ١٤ نیسانی .
٣٥. رُوژنامه‌ی وفاق‌ی كوردستان ٢٠١١. ژماره ١٢٩ . سالی یانزهه‌م . ١ ته‌موز .
٣٦. رُوژنامه‌ی وفاق‌ی كوردستان ٢٠١٣. ژماره ١٦٥ ، سالی سیانزهه‌م . ٢٧ حوزمیرانی .
٣٧. رُوژنامه‌ی وفاق‌ی كوردستان ٢٠١٤. ژماره ١٧٧ ، سالی چواردهه‌م . ٢٣ ته‌موز .
٣٨. رُوژنامه‌ی وفاق‌ی كوردستان ٢٠١٤. ژماره ١٧٨ ، سالی چواردهه‌م ، ٤ ئهیلوول .
٣٩. رُوژنامه‌ی وفاق‌ی كوردستان ٢٠١٧. ژماره ٢١١. سالی حه فده یه م . ٢١ ئایار .
٤٠. رُوژنامه‌ی وفاق‌ی كوردستان ٢٠١٥. ژماره ١٨٨ ، سالی پانزهه‌م ، ١ حوزمیران .
٤١. رُوژنامه‌ی وفاق‌ی كوردستان ٢٠١٣. ژماره ١٥٨ ، سالی دوانزهه‌م ، ٣ ئازار .
٤٢. زاخوئی، هفال ٢٠٢١. حتمة الاصلاح والبناء اقليم كردستان . على الرابط :
<https://hevalzaxoyi.blogspot.com/p/blog-page.html>
٤٣. الزیدی، رشید عمارة و یوسف محمد صادق ٢٠١٢. "المعارضة السياسية في إقليم كردستان (النشأ والمستقبل)" . مركز العربي للابحاث ودراسة السياسات .قطر.
٤٤. سادق ،بارزان جوهر ٢٠٢١. هه ریمی كوردستان له نیوان كوشاری به كه كه و توركیا و به غداد . مالبه ری بینوس على الرابط :
<http://penus.krd/index.php/ckb/28-12-19-02-04-2018/item/51-23-20-04-08-2022-1997>
٤٥. سعید، شیلان واحد ٢٠١٩. التحول الديمقراطي في إقليم كردستان العراق . مجلة العلوم السياسية جامعة السليمانية . مجلد العشرون . العدد الثاني .
٤٦. سه ردار قادر ٢٠٢٢. برسی ئینتما ؛ وه ك سه نکی مه حه کی مانه وه ی ئینتما به تۆكمه ی و به ره و بيشجونی كۆمه لکه ی سیاسی ، مالبه ری بینوس. له ریکه ی لینکی :
<http://penus.krd/index.php/ckb/28-12-19-02-04-2018/item/22-58-08-24-01-2022-1911>
٤٧. السيد، مصطفى كمال ٢٠٠٦. " الاصلاح السياسي في الوطن العربي " . مركز دراسات والبحوث الدولی النامية . القاهرة.



٤٨. شريف، أمين فرج .٢٠١٩. " الحكم الصالح في إقليم كردستان " . دراسة في المعوقات والمقومات ١٩٩٢-٢٠١٣ . مطبعة هيفي . اربيل.
٤٩. صابر، ابراهيم فتاح .٢٠١٤. اشكاليات الحداثة السياسية في اقليم كردستان . اطروحة دكتوراه . جامعة السليمانية .
٥٠. صادق ،بارزان جوهر .٢٠٢١. مه ترسيه كاني كه م بونه وه ي به شدارى سياسى له هه ريمى كردستان ، مالبه رى بينوس على الرابط : <http://penus.krd/index.php/ckb/28-12-19-02-04-2018/item/40-18-09-08-09-2021-1851>
٥١. طهاوي ،محمد. ١٩٩٩. " مفهوم الاصلاح بين جمال الدين الأغفاني ومحمد عبده" . ط٣ . دار الامة الجزائر.
٥٢. الطيب، مولود زايد .٢٠٠٧. " علم الاجتماع السياسي " . دار الكتب الوطنية .ط١. بنغازي - ليبيا .
٥٣. عباكر ، ياسين محمود .٢٠١١. دور الانتخابات البرلمانية في التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣ . رسالة ماجستير . كلية القانون والسياسة . جامعة صلاح الدين . اربيل .
٥٤. عباس، كه يلان .٢٠٢١. " كه نده لي له عيراق و هه ريمى كردستان (بيناس و فورم و شيواز ، ليكه وته و جاره سه ر) " . زوري تويزينه وه كاني بزوتته وه ي كوران . سليمانى .
٥٥. عبد العزيز، عمر .٢٠١١. " يه كگرتووى ئيسلامى كردستان و پرسى چاكسازى له هه ريمى كردستان (بئوچوون ، گو تار ، هه لئوئست ، پاداشت و پروفزه) " . بئ شوئن و ناوهندى چاپ .
٥٦. عبد الله، عبد الجبار احمد . الاصلاحات السياسية في العراق ، ورقة تقويمية ، مؤسسة فريديش ايبيرت الالمانية ، الاردن .
٥٧. العجمي، محمد مبارك حسن .٢٠١٠. الاصلاح السياسي في الكويت و أثره في التغيير . رسالة ماجستير . جامعة شرق الاوسط.
٥٨. عربي، مسلم بابا . محاولة في تاصيل مفهوم الاصلاح السياسي . مجلة دفاتر السياسة والقانون . العدد ٩ . جزائر .
٥٩. علي ،رعد عبد الجليل .٢٠٠٢. " التنمية السياسية مدخل للتغيير " . جامعة مفتوحة .ليبيا.
٦٠. غليون ، برهان. عندما يتحول الاصلاح السياسي الى معضلة . موقع الحوار المتمدن . العدد ١٥٠١٠ www.Rezgar.com
٦١. كريم، زركار .٢٠٠٥. فه رهه نكي ده ربا (عه ره بى - كوردى) . به شى يه كه م . جابخانه ي سيما . سليمانى .
٦٢. الكيلاني، عبد الوهاب الكيلاني .١٩٧٩. "الموسوعة السياسية" . المؤسسة العربية للدراسات والنشر .بيروت.



٦٣. اللاوندي ، سعيد. ٢٠٠٥. "شرق الاوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب". نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة.

٦٤.م. كنز، جويس و جون وستون .٢٠٠٥. " قاموس اكسفورد والمحيط ". ترجمة عمر الايوي . اكاديميا انترناشنال .لبنان.

٦٥. المجالي ، رضوان محمود .٢٠٠٨. الاصلاح السياسي في المنطقة العربية . مجلة شؤون العربية . عدد ١٣٥ .

٦٦.محمود واني .٢٠٢١. تقسيم اقليم كردستان خيانة أم حل ، موقع ايلاف على الرابط :

[Hhp://elaph.com/web/opinion/2015/9/1037394.html](http://elaph.com/web/opinion/2015/9/1037394.html)

٦٧.المشاقية، أمين عواد و المعتسم بالله داود علي .٢٠١٢. " الاصلاح السياسي والحكم الرشيد ". دار الحامد للنشر وتوزيع .عمان.

٦٨.مشروع الاصلاح للرئيس الاقليم انذاك (مسعود بارزاني) في ١٤ /٦ /٢٠١١ ينظر الى : مالبه رى نوجه <http://www.archive.nuche.net/?p=3768>

٦٩.المعجم المعاني عربي عربي ٢٠٢١ . على الرابط <http://www.almaany.com/ar/dict/art-D&ar/D>

٧٠.مؤسسة كارنيغي لسلام الدولي .٢٠٠٧. سلسلة الشرق الاوسط رقم ٨٨ .

٧١.موقع برلمان كردستان ، قاعدة التشريعات ، على الرابط [/https://www.parliament.krd/arabic/business/law](https://www.parliament.krd/arabic/business/law)

٧٢.موقع كورديو .٢٠٢٣. مشروع المعارضة للإصلاح في كردستان . على موقع كورديو <https://nadibabil.com/%D9%83%D9%88%D8%B1%D8%AF%DB%8C%D9%88-%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D9%81%D9%8A>

٧٣.نعمة ، جابر .٢٠١٥. الاستقرار السياسي أساس التنمية والتقدم في المجتمع . صحيفة الوسط البحرينية ، عدد ١٩٩٣ . على الموقع www.alwasatnews.com

٧٤.نوسه ر ، كومه لى .٢٠١٨. " هه ريمى كردستان ئالئكارى سياسى وئابورى . جابخانه ى زين ، سليمانى .
٧٥.نوسينگه ى راگه ياندنى سهروكى حكومهتى هه ريمى كردستان.٢٠٢١ . كابينه ى نويه مى حكومهتى هه ريمى كردستان . چاپخانه ى روژه لآت . ههول ئر .



٧٦. هانتينغتون ، صاموئيل. ١٩٩٩. "الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي في أواخر قرن العشرين". ترجمة عبد الوهاب علوي . دار الصباح . الكويت.
٧٧. هانتينغتون ، صموئيل . ٢٠٠٣. "النظام السياسي لمجتمعات المتغيرة". ترجمة سمية فلو. دار السافي بيروت ؟
٧٨. هلال، على الدين . ١٩٩٩. "المجتمع العربي والتعددية السياسية في الواقع العربي و تحديات قرن جديد". مؤسة الحميد تومان ، الاردن .
٧٩. الورتى، أحمد ابراهيم . ٢٠١٠. "مشاريع الإصلاح السياسي في الشرق الاوسط". دار السلام .دمشق.
٨٠. ياسين ، بورهان . ٢٠١٦. "قوولاي سياسة ت . ناوه ندى بلاوكرده وه ي ئه نديشه . سليمانى .
٨١. ياسين، محمد عبدالله . ٢٠١٠. السياسة الامريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الاوسط ، مجلة المستقبل العربي . مركز دراسات الوحدة العربية . عدد ٢٦ . بيروت .
٨٢. ئه كرم ئيسماعيل فه قى . ٢٠٢١. ئه زمونى ديموكراسى . خواستى جاكسازى له هه ريمى كردستان ٨٦- عيراق : تويزينه وه يه ك له ده رواجه ي كه شه بيدانى سياسى و بيويستيه كانى ده وله تسازى . تيزى دكتورا . زانكوى صلاح الدين .

المصادر باللغة الانكليزية :

1. Ababakar, Yassin Mahmoud. 2011. The role of parliamentary elections in the democratic transformation in Iraq after 2003. Master Thesis . Faculty of Law and Politics. Saladin University. Erbil.
2. Abbas, Ka Yalan. 2021. "Kah nada li lahi iraq wa hah Remi Kurdistan (Pinas, Form, Shiwaz, Lekka, Taha, Jarah Seh R)." Go to Twaizina and it is as if I were in his olive oil and he is the Quran. Soleimani.
3. Abdel Aziz, Omar. 2011. "The Islamic Kurdistan language and the Arabic language of the Kurdistan pyramids (Bychwan, Gutar, Hewest, Badasht, and Perch)." Don't worry about it.
4. Abdullah, Abdul-Jabbar Ahmed. Political reforms in Iraq, evaluation paper, German Friedrich-Ebert Foundation, Jordan.
5. Abu Amoud, Muhammad Saeed. 2005. Political development in the Arab world between theory and practice. Al-Shinahy Printing and Publishing Press in Alexandria.
6. Al-Ajami, Muhammad Mubarak Hassan. 2010. Political reform in Kuwait and its impact on others. Master Thesis . Middle East University.
7. Al-A'raf. 85, 142.
8. Al-Badry, Ammar Saadoon Salman. 2023. Diversity Management as a Mechanism for Achieving Political Stability in Consensual Democratic



- Systems. Journal of Anbar University, College of Law and Political Science. Volume (13), Issue (1).
9. Al-Din, Fadel Nizam. 2002. "There is a time when I am talking to Shireen (Ah, Rah, B - Kurdi). This is Zakai, he came, and he feared that he would return it. M. Soleimani. Part 3.
 10. Al-Hasani, Ismail Al-Hasani. 2007. "The Concept of Reform in the Holy Qur'an," International Institute for Islamic Thought. International Institute of Islamic Thought. United States of America .
 11. Ali, Raad Abdel Jalil. 2002. "Political development is a gateway to change." Open University, Libya.
 12. Al-Jabri, Muhammad Abed. 2005. "Criticizing the Need for Reform." Center for Arab Unity Studies. Beirut.
 13. Al-Khazaleh, Youssef. 2015. Political reform and the will for political change in Jordan (2010-2014) Al-Manara Magazine. Volume 21. Issue 3.
 14. Al-Khwarizmi, Abi Qasim bin Omar Al-Zamakhshari, "The Exploration of the Realities of Revelation and the Eyes of Sayings in the Faces of Interpretation." Dar Al Ahyaa Arab Heritage, Beirut.
 15. Al-Kilani, Abdul Wahab Al-Kilani. 1979. "The Political Encyclopedia." The Arab Foundation for Studies and Publishing. Beirut.
 16. Al-Lawandi, Saeed. 2005. "The Greater Middle East is an American conspiracy - M. Treasure, Joyce and John Weston. 2005. "Oxford and Oceanic Dictionary." Translated by Omar Al-Ayoubi. International Academy, Lebanon.
 17. Al-Majali, Radwan Mahmoud. 2008. Political reform in the Arab region. Arab Affairs Magazine. Number 135.
 18. Al-Mashaghiya, Amin Awad and Al-Muatasem Billah Daoud Ali. 2012. "Political Reform and Good Governance." Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, Amman.
 19. Alnisa' . 114
 20. Al-Sayed, Mustafa Kamal. 2006. "Political reform in the Arab world." Center for Developing Countries Studies and Research, Cairo.
 21. Al-Tayeb, Mouloud Zayed. 2007. "Political Sociology." National Book House, 1st edition. Benghazi, Libya .
 22. Al-Warti, Ahmed Ibrahim. 2010. "Political Reform Projects in the Middle East." Dar es Salaam, Damascus.
 23. Al-Zaidi, Rashid Amara, and Youssef Muhammad Sadiq. 2012. "The Political Opposition in the Kurdistan Region (Emergence and the Future)." Al-Arabi Center for Research and Policy Studies, Qatar.
 24. Amidi, Muhammad Saleh. 2010. "Corruption in the Kurdistan Region and treatment mechanisms." Al-Shehab Press, Erbil.
 25. Arab, Muslim Baba. An attempt to consolidate the concept of political reform. Journal of Politics and Law Notebooks. Number 9. Algeria .



26. Arabic Dictionary of Meanings 2021. At the link <http://www.almaany.com/ar/dict/art-ar/D&D>
27. Ayoub, Rashid bin. 1999. "Algeria Political Guide." Foundation for Printing Arts, Algeria.
28. Babouk, Lubna Samir. 2009. The status of women in international reform initiatives in the Middle East. Doctoral thesis. Cairo University.
29. Bagdi, Karima. 2012. Political corruption and its impact on political stability in North Africa (case study of Algeria). Master Thesis . Abu Bakr Belkaid University - Tlemcen. Faculty of Law and Political Science .
30. Beh Ruiz Rahim. 2023. Mh Trsi Sah Rh Ki Bsah R Ha Remy Kurdistan. What's wrong with Pinos? Link: <http://penus.krd/index.php/ckd/28-12--19-02-04-2018/item/44-33-15-30-01-2023-2063>
31. Belqziz, Abdullah. 1998. "Questions of Contemporary Arab Thought." Dar Al-Bayda Al-Ayoubi Press.
32. Bokmash, Muhammad. 2014. Political reform (concept and goals). Journal of the College of Law and Political Science. Abbas's group is out of arrogance. Algeria. Issue 5.
33. Carnegie Endowment for International Peace. 2007. Middle East Series No. 88.
34. Cordio website. 2023. Opposition project for reform in Kurdistan. On the Cordio website. <https://nadibabil.com/>
35. General lines of the government program of the ninth ministry of the Kurdistan Regional Government - Iraq, on the Regional Government website. <https://gov.krd/arabic/government/agenda/>
36. Ghalioun, Burhan. When political reform turns into a dilemma. Al-Hiwar Al-Mutamaddin website. Issue 15010 www.Rezgar.com
37. Habib, Kazem. 2021. The current economic, social and political reality in Iraq. Center for Secular Studies and Research in the Arab World <http://www.Sscow.o.g>
38. Hamid, Khamis Daham. Modernization and political reform in the Arab world. Madar Al-Adab Magazine. The fourth issue.
39. Hilal, Ali Al-Din. 1999. "Arab society and political pluralism in the Arab reality and the challenges of a new century." Al-Hamid Tuman Foundation, Jordan.
40. Huntington, Samuel. 1999. "The Third Wave of Democratic Transformation in the Late Twentieth Century." Translated by Abdul Wahab Alawi. Dar Al-Sabah, Kuwait.
41. Huntington, Samuel. 2003. "The Political Order of Changing Societies." Translated by Sumaya Fulu. Dar Al Safi, Beirut?
42. Hussein, Hakar. 2009. "Fah Rah Nikki Politics (English - Kurdish)." This is a smart one who came and was afraid that he would return it. Soleimani.
43. Ibrahim Mustafa and others, Ibrahim. 1972. "The Intermediate Dictionary," vol. 1, 2nd ed. Islamic Library for Printing, Publishing and Distribution. Istanbul.



44. Jawad, Montaser Hussein. 2022. The dynamics of the performance of political reform in Iraq and its impact on strengthening the democratic political system after 2005. Iraqi Journal of Political Science. third year . Issue 7.
45. Jawhar, Yassin Ashur. 2022. "Persian Reform Policy by Him Remi Kurdistan (2009-2018) "Zankawi ke Ramayan. Zamara.
46. Karam Ismail Faqi, 2021. E Zamony Democracy. Khawasti Jaxazi for him haha Remy Kurdistan - Iraq: Tawizina and yeh k la him this is rawaza y ke shah bidani is a politician and you are like this and he has tazia. Tizi Doctor. Zankawi Saladin.
47. Karim, Rizgar. 2005. There is a time for me, this is Raya (Ah Rah Bey - Kurdish). What's wrong with him? He brought it to me, Seema. Soleimani.
48. Kurdistan Calendar and Chronicle 2012. Issue 147.
49. Kurdistan calendar and facts. 2010. History 120, December 20, 2017.
50. Kurdistan calendar and facts. 2013. Chapter 167, Scientific American.
51. Kurdistan Chronicle, 2013. Jummar 158, Sāfi Dāwānzehim, 3 Izar.
52. Kurdistan Parliament website, legislation base, at the link <https://www.parliament.krd/arabic/business/law/>
53. Mahmoud Wani. 2021. Dividing the Kurdistan Region: Betrayal or Solution? Elaph website at the link: [Hhp://elaph.com/web/opinion/2015/9/1037394.html](http://elaph.com/web/opinion/2015/9/1037394.html)
54. Michael Knights and Alex Almeida:Remaining and Expanding:The Recovery of Islamic state operations in Iraq in 2019-2020, CTC SENTINEL,May2020.
55. Name and Chronicle of Kurdistan 2009. March 110, April 24.
56. Name and facts of Kurdistan 2011. 129. What's wrong with them? 1 July.
57. Name and facts of Kurdistan 2011. March 124, December 14.
58. Name and facts of Kurdistan 2013. March 165, 2013. 27 Howzhirani.
59. Name and Facts of Kurdistan 2014. March 177, 2014. July 23.
60. Name and Facts of Kurdistan 2014. March 178, Syria, September 4.
61. Name and facts of Kurdistan 2017. Issue 211. May 21.
62. Name and facts of Kurdistan, 2014. March 178, Saudi Arabia, September 4.
63. Name and facts of Kurdistan. 2009. Jumara 109. Number 15.
64. Name and facts of Kurdistan. 2014. Chapter 175, may God protect them. 10 Hawziran.
65. Name and facts of Kurdistan. 2015. Jumara 186, Panzem, 10 May.
66. Name and facts of Kurdistan. 2020. Piper 247.
67. Name and facts of Kurdistan.2015. Jummar 188, Panzhim, 1 of Iran.
68. New information about the government of Kurdistan, 2021. The cabinet of the German government of Kurdistan. What's wrong with you? Howler.
69. Nima, Jaber. 2015. Political stability is the basis of development and progress in society. Bahraini Al-Wasat newspaper, issue 1993. On the website www.alwasatnews.com
70. Nousa R., Kaumah Li. 2018. "This is Remy Kurdistan, the Alankari is a politician and a worker. He brought me Zein, Soleimani.



71. Razanji, Dana Ali Saleh Bah. 2022. His history was as if he was a Zamouni administrative governor of the Republic of Kurdistan. Mar 26, Nissan.
72. Sa Radar Qadir. 2022. Where are you two? He's a badass, he's a politician, he doesn't have anything to do with it. He has a link: <http://penus.krd/index.php/ckb/28-12-19-02-04-2018/item/22-58-08-24-01-2022-1911/> /
73. Saber, Ibrahim Fattah. 2014. Problems of political modernity in the Kurdistan Region. Doctoral thesis. Sulaymaniyah University.
74. Sadiq, Barzan Gohar. 2021. He sent it to me as if he had a political reputation, heh, Remi Kurdistan, what is the matter with Penus at the link: <http://penus.krd/index.php/ckb/28-12-19-02-04-2018/item/40-18-09-08-09-2021-1851/>
75. Sadiq, Barzan Gohar. 2021. This is Remi Kurdistan, which has Niwan Koshari, which has Keke, Turkey, and Ghaddad. What's wrong with Beanos at the link: <http://penus.krd/index.php/ckb/28-12-19-02-04-2018/item/51-23-20-04-08-2022-1997>
76. Saeed, One Shilan. 2019. Democratic transformation in the Kurdistan Region of Iraq. Journal of Political Science, Sulaymaniyah University. Twenty volume. The second issue.
77. Sherif, Amin Farag. 2019. "Good governance in the Kurdistan Region." A study on obstacles and capabilities 1992-2013. Heavy Press. Erbil.
78. Tahawi, Muhammad. 1999. "The Concept of Reform between Jamal al-Din al-Aghfani and Muhammad Abduh." 3rd edition, Dar Al-Umma, Algeria.
79. The albaqara . 25, 182.
80. The hood. 88
81. The Iraqi Constitution in force of 2005
82. The reform project of the then regional president (Masoud Barzani) on 6/14/2011, see: What's wrong with him <http://www.archive.nuche.net/?p=3768> against the Arabs." Nahdet Misr for Printing, Publishing and Distribution, Cairo.
83. Yassin, Burhan. 2016. Tell me politics. Nawa nada blawkardna wa haa nadisha. Soleimani.
84. Yassin, Muhammad Abdullah. 2010. American policy towards political reform in the Middle East, Arab Future Magazine. Center for Arab Unity Studies. Number 26. Beirut .
85. Zakhei, Haval. 2021. The inevitability of reform and construction in the Kurdistan Region. At the link: https://hevalzaxoyi.blogspot.com/p/blog-page_۳۲.html